

مركز نجيب الحصادي
للتفكير الناقد



المؤتمر السنوي الأول

في تلازم الثقافة والتنمية في ليبيا

تشخيص واستشراف

كتيب السير الذاتية ومستخلصات البحوث

29 – 31 أغسطس 2026 · بنغازي – ليبيا

برعاية صندوق التنمية وإعادة إعمار ليبيا



صندوق التنمية
وإعادة إعمار ليبيا





المؤتمر السنوي الأول

في تلازم الثقافة والتنمية في ليبيا

تشخيص واستشراف

كتيب السير الذاتية ومستخلصات البحوث

29 - 31 أغسطس 2026 · بنغازي - ليبيا

برعاية صندوق التنمية وإعادة إعمار ليبيا



صندوق التنمية
وإعادة إعمار ليبيا



المؤتمر السنوي الأول

في تلازم الثقافة والتنمية في ليبيا

تشخيص واستشراف

كتيب السير الذاتية ومستخلصات البحوث

تحرير اللجنة العلمية للمؤتمر

برعاية صندوق التنمية وإعادة إعمار ليبيا

صندوق التنمية
وإعادة إعمار ليبيا



الجامعة الليبية الدولية



المؤتمر السنوي الأول في تلازم الثقافة والتنمية في ليبيا: تشخيص واستشراف

تحرير اللجنة العلمية

رقم الإيداع القانوني 255 / 2026 بدار الكتب الوطنية

الترقيم الدولي للكتاب

ISBN 978-9959-9612-37

الوكالة الليبية للترقيم الدولي الموحد للكتاب دار الكتب الوطنية

بنغازي - ليبيا

هاتف: 9090509-9096379-9097074

بريد مصور : 9097073

nat_lib_libya@hotmail.com:

حقوق النشر

جميع الحقوق محفوظة للجامعة الليبية الدولية

لا يجوز إعادة طباعة أو نشر أو استنساخ أي جزء من هذا الكتيب بأي وسيلة كانت، إلكترونية أو ورقية، دون إذن كتابي مسبق، باستثناء الاستخدامات الملتزمة بأصول التوثيق العلمي.



المحتويات

7	الثقافة مدخلا للتنمية، نجيب الحصادي
8	استهلال. محمد سعد أمبارك، رئيس الجامعة الليبية الدولية
9	تقديم. زاهي بشير المغيربي رئيس اللجنة العلمية
10	حول المؤتمر
14	الباحثون ومستخلصات البحوث
15	آمال سليمان محمود
17	أحمد بشير العيلة
18	توفيق عياد الشقروني
20	جازية جبريل شعيتير
21	حسام الدين أحمد الثني
23	خالد سليمان الزغيبي
25	خالد أحمد المطاوع
27	رحاب عثمان شنيب
29	زينب سعد سلطان
31	سرتيه صالح حسين
33	سليمان محمد إبراهيم
35	شكري عاشور السويدي و محمود عبد السلام الدالي
37	صالح عثمان أبو الخير
39	صالح السنوسي
41	ضو مفتاح أبوغرارة
43	عاشوربشير الطويبي

44	عيد الباسط عثمان علي
46	عيد الرحمن يوسف هاييل
47	عيد الكريم علي مصطفى
49	عيد الله علي عمران
51	عيد الناصر عز الدين بوخسيم
53	عبير إبراهيم امنينة
55	علي عبد اللطيف احميده
57	عمر حسين بوشعالة
58	فتحي عبد الحفيظ أحمد
59	الكوني علي اعبودة
61	منيرة عمر الورشفاني
63	نور الدين محمود سعيد
65	هنية مفتاح القماطي
67	يوسف محمد الصواني

68 ————— **لجان المؤتمر**

70 ————— **نجيب الحصادي في سطور**

الثقافة مدخلا للتنمية، نجيب الحصادي

تتمظهر ثقافة المجتمع في شكل نزوعات وميول وتصرفات تنبئ بقدر استعداد أفراده لتحمل مسؤولياتهم المدنية والسياسية والأخلاقية. غير أن إسهام جماع المسلكيات هذا في تشكيل خصوصيات المجتمع لا يقلل من أهمية الأفكار والرؤى والقيم في الأداء العام، فهي الموجه الحقيقي للسلوك والمقياس الأدق لدرجة وعي الأفراد، والمحفز أو المعيق الأعظم لتنفيذ أية مشاريع تنمية. وأيا كانت التجليات الخارجية للثقافة المجتمعية، فإنها تصدر في النهاية عن مخططات عقلية تتطبع في عقول الأفراد، وتصوغ لكل جماعة خصوصيات ومسحا تميزها. وبسبب هذه المركزية التي تحظى بها المنظومات القيمية، يلزم أن تتأسس برامج التنمية المستدامة على رصد للأفكار القيمية الشائعة والمفاهيم المسبقة والميول الغالبة، بما تفضي إليه هذه الأفكار والمفاهيم والميول من استعدادات ذهنية ونفسية ووجدانية، وذلك بهدف استقراء دورها في إنجاح أو عرقلة الخطط الإستراتيجية التي تنهض عليها البرامج المستهدفة.

"من مقال "الثقافة مدخلًا للتنمية"

استهلال. محمد سعد أمبارك، رئيس الجامعة الليبية الدولية

في إطار التوجه الاستراتيجي للجامعة الليبية الدولية نحو بناء نموذج جامعي يقوم على ترسيخ القيم، وتعزيز التفكير الناقد، وربط المعرفة بالمسؤولية المجتمعية، تبرز الثقافة بوصفها حجر الزاوية في صياغة الإنسان، وتوجيه مسارات التنمية الشاملة.

ومن هذا المنطلق، يأتي مؤتمر "في تلزم الثقافة والتنمية - تشخيص واستشراف" ليجسد هذا التوجه، ويعكس التزام الجامعة بدعم المبادرات التي تستهدف إحياء القيم، وتعزيز الوعي الثقافي، وتفعيل دور المعرفة في خدمة المجتمع. حيث تعمل الجامعة من خلال برامجها ومبادراتها على ترسيخ منظومة متكاملة تجمع بين التعليم، والعمل التطوعي، والتفكير النقدي، بما يسهم في إعداد جيل قادر على الفعل والإنتاج والمشاركة في بناء المستقبل.

وقد عكست الأوراق البحثية المشاركة في هذا المؤتمر وعيًا متقدمًا بأهمية إدماج الثقافة في السياسات التنموية، وربطها بقضايا المواطنة والتمكين، وتعزيز حضورها في مختلف مجالات الحياة العامة. كما انسجمت هذه الإسهامات مع توجهات الجامعة في دعم البحث العلمي الذي يسهم في معالجة التحديات الواقعية، ويقدم حلولًا قائمة على المعرفة والقيم.

وإذ نضع بين يدي القارئ هذا الكتيب المتضمن مستخلصات الأوراق البحثية وسيرا موجزة لكتابيتها، فإننا نؤكد أن الاستثمار في الثقافة والقيم لم يعد خيارًا، بل هو ضرورة استراتيجية، تمثل جوهر رسالة الجامعة الليبية الدولية في خدمة المجتمع، وبناء إنسان واع ومسؤول، وقادر على الإسهام في تحقيق التنمية.

مع خالص التقدير

تقديم . زاهي بشير المغيربي ، رئيس اللجنة العلمية

في ظل التحولات المتسارعة التي يشهدها العالم اليوم، وما تفرضه من تحديات ثقافية وفكرية وتنموية متشابكة، تبرز الحاجة الملحة إلى إعادة التفكير في العلاقة بين الثقافة والتنمية بوصفها علاقة تأسيسية لا يمكن الفصل بين مكوناتها. فالثقافة لم تعد عنصرًا مكملاً لمسار التنمية، بل أصبحت إطارًا ناظمًا للوعي المجتمعي، ومحددًا رئيسًا لقدرة المجتمعات على بناء الإنسان، وصياغة القيم، وإنتاج المعرفة، وتعزيز الاستقرار والتماسك الاجتماعي.

ومن هذا المنطلق، يأتي مؤتمر «في تلزام الثقافة والتنمية – تشخيص واستشراف» امتدادًا للرؤية الفكرية التي تأسس عليها مركز نجيب الحصادي للتفكير الناقد، والهادفة إلى ترسيخ التفكير الناقد، وتوطيق المعرفة، وتعزيز الحوار الثقافي، وربط البحث العلمي بقضايا المجتمع والتحولات المعاصرة.

لقد حرصت اللجنة العلمية للمؤتمر على أن تشكل الأوراق البحثية المشاركة مساحة معرفية متعددة التخصصات، تجمع بين الدراسات الثقافية والفكرية والاجتماعية والتنمية، وتسعى إلى بناء مقاربات نقدية تتناول واقع الثقافة في ليبيا، وعلاقتها بصناعة القرار، والهوية، والتنمية المستدامة، واستشراف التحولات المستقبلية في المجتمع الليبي. كما سعت اللجنة إلى اعتماد معايير أكاديمية دقيقة في تقويم البحوث، بما يضمن جودة الطرح، وأصالة المعالجة، وارتباطها بمحاور المؤتمر وأهدافه الفكرية والمعرفية. وقد عكست المشاركات المقدمة مستوى متقدمًا من الوعي بأهمية الثقافة بوصفها مدخلًا للتنمية، وبأهمية استعادة دور المثقف والأكاديمي في المجال العام، وتعزيز حضور المعرفة في بناء السياسات العامة وصناعة المستقبل.

وفي حين يزعم المركز نشر الأوراق البحثية كاملة في وقت لاحق، فإنه قد أعد كتيب المستخلصات هذا تيسيرًا للنقاش خلال المؤتمر، وتوثيقًا علميًا وفكريًا لأعماله.

وإذ نتقدم بخالص الشكر والتقدير لجمعية الباحثين والمشاركين واللجان العاملة، فإننا نأمل أن تشكل مخرجات هذا المؤتمر إضافة نوعية للمشهد الثقافي والأكاديمي الليبي، وأن تسهم في فتح آفاق جديدة للتفكير في الثقافة بوصفها قوة فاعلة في بناء الإنسان والمجتمع والدولة.

مع خالص الود،

حول المؤتمر

تمهيد

لم تعد الثقافة، في مقاربات التنمية المعاصرة مجالاً رمزياً مكملًا، بل أضحت شرطًا بنيويًا لفهم الاقتصاد والاجتماع والسياسة. فهي، بمعناها الواسع الذي يشمل منظومات القيم وأنماط العيش وتمثيلات الذات والآخر، تؤثر في معنى العمل وفي تصور العدالة وحدود الممكن السياسي. على هذا الأساس لا تستقيم تنمية تُوصف بالشاملة إذا أهمل أحد أركانها، لا سيما التنمية الثقافية بوصفها الحامل القيمي لبقية المسارات.

وفي السياق الليبي على وجه الخصوص، تبرز الحاجة إلى مقارنة تعيد وصل الثقافة والبحث الرصين بصناعة القرار، وتتعامل مع الرصيد الثقافي الوطني بوصفه موردًا تنمويًا واعيًا. ولا ينطلق هذا التوجه من مرجعيات معيارية مستوردة تُعَمَّم بوصفها نموذجًا كونيًا، بل من أسئلة محلية مركزية بكيفية قراءة الخصوصية الثقافية للمجتمع الليبي، وتقويم علاقة الثقافة والمعرفة الأكاديمية بصناعة القرار، بما يكفل ألا تظل المعرفة حبيسة التخصص، وألا تبقى السياسات رهينة نفعية آنية منفصلة عن سياقها الاجتماعي والقيمي.

وانطلاقاً من ذلك، وامتداداً للمشروع الفكري للراحل نجيب الحصادي، المرتكز على الأسئلة الفلسفية للثقافة والهوية ومنظومة القيم، والمُتمثِّل في اشتغاله العملي في السياق المحلي؛ ينظم مركز نجيب الحصادي للتفكير الناقد هذا المؤتمر العلمي لفتح نقاش متعدد الاختصاصات حول تلازم الثقافة والتنمية. تشخيصًا للواقع واستشرافاً للمستقبل.

أهداف المؤتمر

- إبراز دور الثقافة والمعرفة الأكاديمية في التنمية الشاملة.
- تحليل العلاقة بين المثقف والأكاديمي وصانع القرار.
- تشخيص التحديات التي تعيق إدماج الثقافة في السياسات العامة والفرص التي يمكن البناء عليها في هذا الشأن.

محاور المؤتمر

المحور الأول: الثقافة وأثرها في التنمية:

ينظر هذا المحور إلى الثقافة، في معناها المجتمعي الواسع، بوصفها بيئة حاضنة للتنمية أو معيقة لها، لا بوصفها قطاعًا منفصلاً. فالتنمية لا تتحقق في فراغ، بل في سياق منظومات قيمية تحدد معنى العمل والانضباط والثقة والمبادرة والتعاون.

ويتناول المحور أسئلة منها:

- كيف تسهم السمات الثقافية السائدة في تحفيز التنمية أو إعاقتها؟
- ما موقع الهوية وإدارة التنوع في بناء الاستقرار الاجتماعي الضروري للتنمية؟
- وأين تتقاطع الثقافة مع مفاهيم المواطنة والعيش المشترك والتمكين؟
- بأي معنى يمكن الحديث عن الثقافة المحلية بوصفها موردا تنمويا، وخيارا استراتيجيا للدبلوماسية الثقافية؟

المحور الثاني: المثقف والأكاديمي ودورهما في مسار التنمية:

إذا كانت الثقافة شرطًا من شروط التنمية، فإن الفاعل المعرفي هو الوسيط الذي يعيد تأويل هذا الشرط ويجعله قابلاً للفهم والنقد والتطوير. من هنا ينتقل التفكير من الثقافة بوصفها معطى اجتماعيًا إلى المثقف والأكاديمي بوصفهما فاعلين في إعادة تشكيل هذا المعطى. الربط المنطقي هنا يقوم على أن التنمية لا تتقدم بمجرد توافر الموارد، بل بوجود فاعلين قادرين على إنتاج معرفة ناقدة تراجع المسلمات وتوسع أفق الممكن.

يركز هذا المحور على أسئلة الدور والمسؤولية:

- ما دور المثقف في المجال العام؟ وما حدود ذلك الدور؟
- كيف يمكن للأكاديمي أن يوازن بين متطلبات التخصص المعرفي ومتطلبات التأثير المجتمعي؟
- ما طبيعة العلاقة بين المثقف والأكاديمي؟ هل تكاملية أم توترية؟
- ما أخلاقيات الخطاب الثقافي والأكاديمي العام في سياق الاستقطاب والتسييس؟

المحور الثالث: الثقافة وصناعة السياسات العامة:

ينتقل النقاش في هذا المحور من مستوى الفاعلين إلى مستوى البُنى المؤسسية. فالسؤال لم يعد: ماذا يقول المثقف؟ بل: كيف تتحول المعرفة إلى سياسات؟ وكيف تسهم الأكاديميا والثقافة في بناء مقاربة مشتركة لحوكمة تلك السياسات، وفي غرس ثقافة الحوكمة.

يتناول المحور العلاقة المركبة بين الحقل الثقافي والأكاديمي من جهة، والسلطة السياسية من جهة أخرى، من حيث التأثير المتبادل وحدود الاستقلالية. الرهان هنا هو تجاوز الانفصال المزمّن بين إنتاج المعرفة وصناعة السياسات، بما يسمح ببناء تصورات تنموية تراعي البعد القيمي والاجتماعي، لا المؤشرات الكمية وحدها. يطرح هذا المحور قضايا مثل:

- هل العلاقة بين المعرفة والسلطة علاقة استقلال أم تبعية أم تفاوض دائم؟
- ما مخاطر التسييس مقابل مخاطر التهميش الثقافي؟
- ما واقع تطوير آليات النقل المعرفي (مراكز الفكر والدراسات مثلا) إلى دوائر القرار؟
- ما واقع دمج البعد الثقافي في التخطيط التنموي بعيد المدى؟

المحور الرابع: في أفق الاستشراف:

لا يكتمل التفكير في الثقافة والتنمية دون أفق استشرافي. فالتغيرات السياسية والاقتصادية المتسارعة، والتحولت الديموغرافية والتقنية؛ تفرض إعادة التفكير في السياسات الثقافية على نحو استباقي، لا ارتكاسي، لاستشراف التحولات المحتملة، وتقدير آثارها على المجتمع والسياسات. ويمثل هذا المحور دعوة صريحة للكتابة البحثية في مجال "الدراسات المستقبلية" التي تتجاوز التشخيص إلى بناء سيناريوهات ممكنة، تستند إلى تحليل علمي رصين، وترتبط بين المعطيات الراهنة واحتمالات التحول، بما يعزز قدرة الفاعلين الثقافيين وصناع القرار على التفكير بعيد المدى.

ينفتح هذا المحور على سؤال المستقبل:

- ما التحولات المحتملة في البنية الثقافية والهويّة للمجتمع الليبي؟
- ما أثر التغيرات التقنية والاقتصادية والسياسية في إعادة تشكيل القيم وأنماط العيش؟
- ما حدود التأثير الثقافي والأكاديمي في ظل اعتبارات أمنية وسياسية واقتصادية ضاغطة؟
- كيف يمكن توظيف مناهج الدراسات المستقبلية في تحليل السياسات الثقافية؟

مقاربة المؤتمر

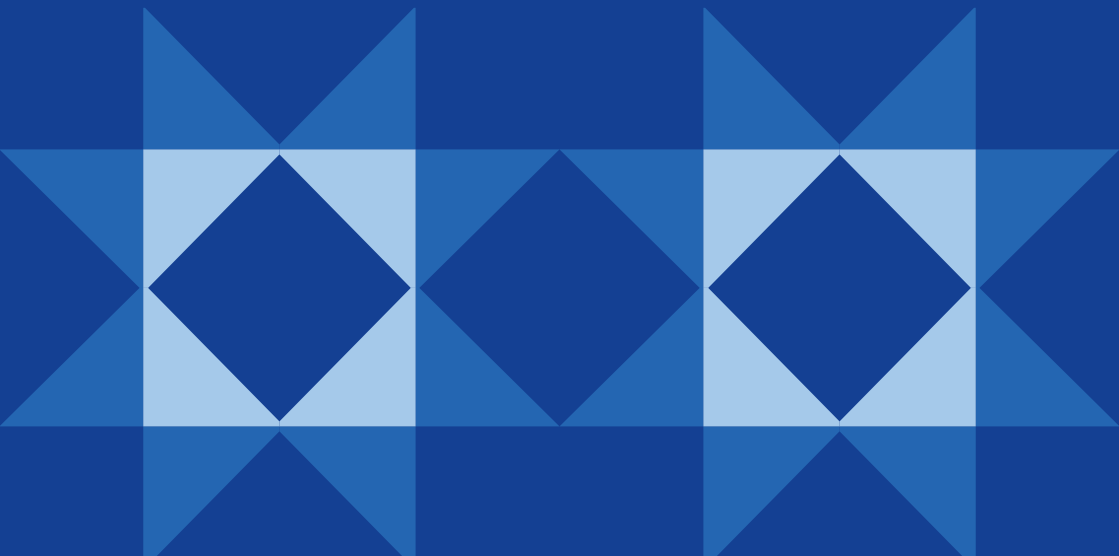
- تخصصات متعددة – بينية (سوسيولوجية، اقتصادية، سياسية، ثقافية...).
- أوراق بحثية محكمة
- حلقات نقاش حول فكر نجيب الحصادي

الفئات المستهدفة

- المثقفون والأكاديميون
- صناع القرار ومسؤولو السياسات العامة
- طلبة الدراسات العليا

الباحثون ومستخلصات البحوث

في تلازم الثقافة والتنمية في ليبيا



آمال سليمان محمود



أستاذة العلوم السياسية بجامعة بنغازي، وأستاذة بجامعة بايرويث بألمانيا، وباحثة أولى في مشروع «برقة» تتركز اهتماماتها البحثية في (DFG) المعاصرة» بجامعة بايرويث بتمويل من الهيئة الألمانية للبحث العلمي النوع الاجتماعي، وتسوية النزاعات وبناء السلام، والعدالة الانتقالية والمصالحة الوطنية، والهجرة والأمن، والحوكمة وبناء المؤسسات والسياسات العامة.

تعليم ثقافة حقوق الإنسان: دراسة تحليلية لدور مؤسسات التعليم العالي في ليبيا

المستخلص

تعتبر ثقافة حقوق الإنسان جزء من الثقافة العامة لأي مجتمع، وهي مرتبطة بشكل وثيق بالثقافة السياسية لذلك المجتمع، وذلك من خلال القيم والتوجهات وأنماط السلوك التي يتعلمها الأفراد منذ بداية حياتهم حتى نهايتها. وبما أن قضية حقوق الإنسان تعتبر من أهم القضايا المرتبطة بالثقافة السياسية في أي مجتمع، فإن لها أهمية خاصة في ليبيا، حيث تُعتبر من القضايا الأساسية أكثرها إثارة للجدل خاصة حين تبرز الفجوة بين ما يتم الإعلان عنه من خلال الخطاب السياسي الرسمي، أو ما تنص عليه المنظومة التشريعية، وما قد يطبق على أرض الواقع.

ولما كانت ثقافة حقوق الإنسان هي جزء من الثقافة السياسية السائدة في المجتمع، وهي أيضاً جزء من عمليات التعلم في جميع مراحل التعليم المختلفة، حيث أهتمت أدبيات تعليم حقوق الإنسان Human Rights Education بدور التعليم الجامعي تحديداً في تعزيز ونشر ثقافة حقوق الإنسان.

عليه؛ فإن هذه الدراسة تهدف إلى التعرف على دور النظام التعليمي الجامعي كأداة لنشر، وغرس القيم المتعلقة بحقوق الإنسان؛ وذلك من خلال التركيز على تحليل ورصد محتوى مقررات حقوق الإنسان التي تدرس في المناهج الجامعية سواءً بشكل مباشر أو غير مباشر من خلال نقلها ضمن

مقررات بمسمى "حقوق الإنسان" أو من خلال مقررات القانون الدولي الإنساني في بعض الكليات ومنها كليات القانون. تعتمد هذه الدراسة أداة تحليل المضمون Content Analysis ، من خلال تحليل الأفكار المختلفة المتعلقة بقضية حقوق الإنسان في بعض مناهج ومقررات التعليم العالي التي تركز على موضوعات حقوق الإنسان في جامعة طرابلس، وجامعة بنغازي، وجامعة مصراتة، وجامعة عمر المختار بالبيضاء، وجامعة سرت، وجامعة طبرق، والجامعة الليبية الدولية.

وفي هذا السياق فإن هذه الدراسة تركز أولاً على مفهوم حقوق الإنسان وإشكاليات تعريفه في السياق الليبي، أما المحور الثاني يتناول نقلاً لبعض التجارب الدولية في تعليم حقوق الإنسان خاصة على مستوى التعليم العالي، وثالثاً تتناول الدراسة تقييماً لدور النظام التعليمي الجامعي في نشر ثقافة حقوق الإنسان، وذلك من خلال رصد والتعرف على ما يتم تدريسه في مؤسسات التعليم العالي. ولتحديد كل ذلك فإن الدراسة أيضاً تعتمد على المقابلة المقننة in-depth interview مع بعض الأكاديميين، من باحثين وأعضاء هيئة تدريس في الجامعات الليبية، وبعض نشطاء المجتمع المدني المهتمين بقضايا حقوق الإنسان، وبعض الحقوقيين، وأعضاء من السلطة القضائية.

أحمد بشير العيلة

باحث وكاتب وإعلامي فلسطيني



تمتد خبرته لأكثر من أربعة عقود في التعليم والإعلام والعمل الثقافي. صدر له أحد عشر كتابًا في الرواية والشعر، ونشر مقالات وتحقيقات في صحف عربية وليبية، وأعد أكثر من مئتي حلقة إذاعية. تُرجمت أعماله إلى عدة لغات، منها روايته «حارس القرون السبعة» إلى الفرنسية.

الثقافة وأثرها فيجماليات التنمية

المستخلص

تنطلق الورقة من ملاحظة أن مشروعات التنمية العمرانية في ليبيا غالبًا ما تُنتج فضاءات وظيفية خالية من الجمالي، ومنفصلة عن الذاكرة الثقافية للسكان. وتتمثل الإشكالية في السؤال التالي:

كيف يمكن للثقافة – بوصفها منظومة قيم وأنماط عيش وتمثيلات جمالية – أن تؤسس لجماليات التنمية في مجالي التخطيط والعمران؟ وما آليات تحويل هذا الأثر إلى سياسات عامة نافذة؟

تقدم الورقة مقارنة محلية تنطلق من خصوصية المجتمع الليبي، ورفض النماذج المستوردة، وإبراز الثقافة بوصفها موردًا استراتيجيًا في صناعة القرار العمراني.

تخلص الورقة إلى أن الججماليات التنموية تعدّ شرطًا للاستدامة الاجتماعية، وتقترح مؤشرات قابلة للقياس لدمج الثقافة المكانية في التخطيط العمراني، مع توصيات بسياسات عامة نافذة.

توفيق عياد الشقروني

باحث أكاديمي بالهيئة الليبية للبحث والعلوم والتكنولوجيا.



حاصل على دبلوم الدراسات العليا في التاريخ من جامعة طرابلس عام 1996، ويسانس الآداب في التاريخ من الجامعة نفسها عام 1988. تشمل أنشطته العلمية إعداد مطبوعات ورقية ورقمية، ونشر مقالات في موضوعات متنوعة، إلى جانب تقديم محاضرات وإدارة عدد من ورش العمل.

اقتصاديات التنوع: إطار استراتيجي لإدماج الموروث الثقافي في التنمية المكانية في ليبيا

المستخلص

تهدف هذه الدراسة إلى تقديم إطار استراتيجي لإدماج الموروث الثقافي في التنمية المكانية في ليبيا، من خلال إعادة توظيف الموارد الثقافية والتراثية بوصفها أصولاً اقتصادية قادرة على المساهمة في تنويع مصادر الدخل الوطني وتقليل الاعتماد على الاقتصاد الريعي القائم على النفط. وتنطلق الدراسة من فرضية مفادها أن المشكلة الرئيسة لا تتمثل في محدودية الموارد، وإنما في غياب الرؤية التشريعية والمؤسسية التي تحول هذه الموارد إلى مشاريع إنتاجية مستدامة.

اعتمدت الدراسة المنهج التحليلي النقدي لتحليل التشريعات والسياسات المنظمة للإدارة المحلية والتنمية الثقافية، إلى جانب منهج دراسة الحالة من خلال تطبيق النموذج المقترح على ثلاث مناطق ليبية هي: غدامس، وجبل نفوسة، وفزان، باعتبارها نماذج تعكس تنوع الموارد الثقافية والطبيعية في ليبيا. كما اقترحت الدراسة نموذجاً خماسياً يقوم على مراحل الحصر، والتقييم، والتطوير، والتمكين التشريعي، والتسويق، بهدف تحويل الموروث الثقافي إلى مورد اقتصادي يدعم التنمية المحلية.

وأظهرت النتائج أن التشريعات النافذة، ولا سيما المتعلقة بالإدارة المحلية وحماية الآثار، ما تزال تحد من قدرة البلديات على استثمار مواردها الثقافية بصورة فعالة، كما أن غياب الأطر القانونية المنظمة للاقتصاد الثقافي والسياحة التراثية يقلل من فرص جذب الاستثمار المحلي والأجنبي. وأكدت الدراسة

أن تمكين البلديات اقتصادياً، وتطوير التشريعات الداعمة للاستثمار في التراث، وتعزيز الشراكة بين القطاعين العام والخاص، تمثل متطلبات أساسية لتحقيق التنمية المكانية المستدامة.

وخلصت الدراسة إلى أن الموروث الثقافي الليبي يمثل رصيذاً اقتصادياً واعداً يمكن أن يسهم في تعزيز العدالة المكانية، وخلق فرص العمل، ودعم الاستقرار الاجتماعي، إذا ما أُدمج ضمن السياسات التنموية وفق رؤية استراتيجية متكاملة تستند إلى مبادئ الاقتصاد الإبداعي والتنمية المستدامة، مع الاستفادة من التجارب الدولية المقارنة في مجال استثمار التراث الثقافي وتنمية الاقتصادات المحلية.

جارية جبريل شعيتير

أستاذ مشارك القانون الجنائي، جامعة بنغازي.



شغلت منصب عميد الكلية وعددًا من المناصب الأكاديمية والبحثية، وشاركت في مشروعات تشريعية ووطنية ودولية. وتتولى حاليًا مهام أكاديمية وإدارية في مجالي الدراسات العليا والعلوم الجنائية، إلى جانب نشاطها التدريسي والبحثي.

ثقافة احترام القانون لدى الفرد الليبي كركيزة للتنمية

المستخلص

ينطلق هذا البحث من فرضية أساسية مؤداها أن التنمية المستدامة لا تتحقق بمجرد سن التشريعات، بل بتحويل القانون في وعي الأفراد من أداة زجرية وقهرية إلى "عقد أخلاقي واجتماعي" ونمط عيش يمثل له المواطن طوعاً. وتكمن إشكالية الدراسة في رصد الفجوة المعيارية بين النص القانوني الجيد شكلياً والسلوك اليومي للفرد الليبي، الذي يرى في القانون أداة سلطوية للإكراه؛ مما دفع به إلى التحايل عليه والارتداد نحو المنظومات التقليدية.

وقد انتهج البحث منهجية متكاملة تدمج بين التحليل النقدي، وتحليل المضمون، والدراسات المستقبلية، متقاطعةً مع حقول القانون الجنائي، والسوسيولوجيا القانونية، والفلسفة السياسية. ويشخص البحث تأثيرات الحقب التاريخية المتعاقبة، ومرتبات الدولة الربعية، وأزمة مؤسسات التنشئة.

ويقدم البحث مصفوفة سياسات عامة وبدائل عملية لصنّاع القرار.

حسام الدين أحمد الثني

كاتب وباحث ليبي



حاصل على بكالوريوس في علم الحيوان، وماجستير في التنمية الوراثي، وماجستير في السياسات الثقافية والإدارة الثقافية. شارك في بحوث وتقارير عربية حول السياسات والحقوق والتنمية الثقافية، وأسهم في تحكيم منح وجوائز ثقافية. صدر له عملان أدبيان، إلى جانب مشاركته في مؤلفات جماعية ونشره أبحاثًا ومقالات في الهوية والنقد الثقافي والموروث.

في المُتَخَيَّل التَّنْمَوِيّ

دراسة استكشافية في أثر بعض الأنساق الثقافيّة السائدة في تشكيل الوعي التَّنْمَوِيّ

المستخلص

تنطلق الدراسة من فرضية ترى أن التنمية لا تُوجّه بالاعتبارات الاقتصادية والمؤسسية وحدها، بل تتحرك أيضًا داخل إطار ثقافي رمزي سابق يُعيّن حدود المُمكن في التنمية ويُقيّد أولوياتها ويقرر ما يُعدّ تنمية أساسًا وما يُعدّ انحطاطًا أو جمودًا. يتكون هذا الإطار من منظومة تصورات وقيم وتوقعات وسرديات مشتركة تتفاعل باستمرار مع علاقات السلطة والمصالح السياسية والاقتصادية والقيود المؤسسية والهيكلية لتشكل الأفق الذي تُفهم من خلاله التنمية وتُبرّر خياراتها.

يقترح الباحث مفهوم "المُتَخَيَّل التَّنْمَوِيّ" للدلالة على هذا الإطار الرمزي المشترك الذي يمنح بعض البدائل التنموية صفة البدهية ويُهمّش بدائل أخرى. لا يختزل الباحث هذا المتخيل في المعتقدات الشعبية ولا في الخطاب الرسمي للدولة، بل يشير إلى تشكله عند تقاطع الأنساق الثقافية السائدة والخطاب السياسي ووسائل الإعلام والممارسات الاقتصادية، بما يجعله فضاءً تتنافس داخله تصورات مختلفة للتنمية وتسعى إلى اكتساب الشرعية والهيمنة.

تبحث الدراسة في الكيفية التي قد تُسهم بها بعض الأنساق الثقافية السائدة في تشكيل المتخيل التنموي لدى المجتمع والنخبة الحاكمة. ويلخص سؤال البحث على هذا النحو:

"ما الدور الذي تؤديه الأنساق الثقافية السائدة في ليبيا في بناء المُتخيل التنموي وإعادة إنتاجه في الخطاب السياسي وعلاقات السلطة".

خالد سليمان الزغبيني

أستاذ فلسفة القانون والفكر العربي المعاصر
جامعة بنغازي



مؤسس الجمعية الفلسفية الليبية ورئيس مجلس إدارتها، وله عدد من المؤلفات الفلسفية والفكرية.

مركز جامعة بنغازي للحوار المجتمعي

نموذج مؤسسي لتجسيد العلاقة التفاوضية بين المعرفة والسلطة في ليبيا

المستخلص

تسعى هذه الورقة العلمية إلى مقارنة الإشكالية المركزية التي يطرحها المحور الثالث لمؤتمر (في تلازم الثقافة والتنمية)، والمتمثلة في طبيعة العلاقة بين الثقافة/المعرفة والسلطة/صناعة القرار، وتنطلق من فرضية مفادها أن التحدي الحقيقي في السياق الليبي ليس غياب النخب المثقفة أو الأكاديمية، بل غياب الآليات المؤسسية الوسيطة القادرة على تحويل المعرفة النظرية إلى سياسات عامة نافذة.

في حين تفترض النماذج التقليدية للعلاقة بين المعرفة والسلطة وجود تناظر معرفي خطي بين الأكاديمي وصانع القرار (منتج / مستهلك). فإن هذا الافتراض يتجاهل الطبيعة اللامتناظرة للعلاقة بين الحقلين، ففي حين يتأسس منطق المعرفة الأكاديمية على البطء والتفكير والنقد والاحتمال، فإن منطق صناعة القرار يقوم على السرعة والتركيب والتنفيذ والجزم. هذان المنطقان لا يمكن اختزالهما إلى علاقة تناظرية بسيطة، بل هما في علاقة لاتناظر جوهري تتطلب آلية وسيطة تدير الاختلاف بدلاً من افتراض التطابق.

لاختبار هذه الفرضية، يتخذ البحث من مركز جامعة بنغازي للحوار المجتمعي – وهو مشروع حظي بموافقة مجلس جامعة بنغازي – حالة دراسية مركزية. ويحلل البحث، في ضوء فلسفة القانون ونظريات الفعل التواصلي لدى هابرماس ومشروع الفكر الناقد للراحل نجيب الحصادي، كيف يمكن

لهذا المركز أن يجسد انتقالاً من النموذج الاستدلالي/التعبوي إلى النموذج التفاوضي المؤسسي، حيث تتحول المعرفة إلى مادة حية للتشريع والسياسات عبر حوار مجتمعي منظم يعترف باللاتناظر بين المنطقتين.

خالد أحمد المطاوع

شاعر وأكاديمي ليبي، أستاذ الأدب الإنجليزي والكتابة الإبداعية جامعة
ميشيغان



له مؤلفات شعرية ونقدية وترجمات للأدب العربي المعاصر.

التفكير الناقد والإبداع الفني في ظل سياسة الخوف والدُعر الأخلاقي

المستخلص

تتناول هذه الورقة مفهوم "التفكير الناقد" كما يطرحه نجيب الحصادي بوصفه ممارسة عقلية تقوم على فحص المسلّمات، وتحليل الأدلة، والتمييز بين الرأي والحقيقة، مع رفض الامتثال غير المبرر للسلطة أو الشبوع. ولا يقتصر هذا التفكير على كونه مهارة معرفية، بل يمتد ليشكل أداة لتحرير الوعي من أنماط التفكير التلقائي والانقياد الجماعي، بما يجعل منه شرطًا إمكانيًا لإعادة بناء الموقف من المعرفة والقيم، والإبداع الفني.

تنطلق الورقة من هذا التصور لتحليل ما يُعرف في العلوم السياسية والإعلامية بـ "سياسة الخوف" (Politics of Fear) و"الدُعر الأخلاقي" (Moral Panic)، حيث يُستثمر الخوف—سواء عبر أزمات حقيقية أو مُصنَّعة—لتوجيه الرأي العام، وتبرير السياسات الاستثنائية، وإنتاج سرديات "العدو"، وإعادة ترتيب الأولويات الاجتماعية والسياسية. وتُظهر الورقة كيف يسهم هذا المناخ في إضعاف التفكير التحليلي عبر تعزيز الاستجابات العاطفية السريعة، وتوسيع أنماط الامتثال، وتقويض الثقة في آليات الفحص النقدي.

وتبحث الورقة في العلاقة بين التفكير الناقد والإبداع الفني في ظل ثقافة الدُعر، من خلال تحليل الكيفية التي تؤثر بها آليات إنتاج الخوف—مثل تضخيم التهديد، وتسريع الحكم، وبناء سرديات الخطر—في تشكيل العملية الإبداعية ذاتها. فهذه الآليات قد تؤدي إلى تقييد الخيال وفرض أنماط

تعبير حذرة، لكنها قد تدفع أيضًا بعض الأشكال الفنية إلى إعادة توظيف الخوف بوصفه مادة للتفكير والتجريب. وفي هذا السياق، لا يظهر التفكير الناقد فقط كأداة معرفية، بل كآلية تسمح بتحويل الضغط النفسي والمعرفي الذي تنتجه ثقافة الدُعر إلى إمكانات للتأمل وإعادة التشكيل الفني، وإن ظل هذا التحول مشروطًا بسياقات اجتماعية وإعلامية محددة.

كما تجادل الورقة أن الفن، بوصفه ممارسة خطابية اجتماعية، لا يقف خارج هذه البنى بل يتشكل داخلها، مستفيدة في ذلك من منظور فولوشينوف الذي يربط المعنى بالسياق الاجتماعي والبنية الحوارية للخطاب. ومن ثم، فإن خطاب الخوف لا يظل محصورًا في السياسة والإعلام، بل يتسرب إلى اللغة اليومية وإلى الأشكال الجمالية، حيث يمكن أن يُعاد إنتاجه أو تفكيكه داخل العمل الفني ذاته. وتخلص الورقة إلى أن مستقبل التفكير الناقد والإبداع الفني في ظل ثقافة الخوف يظل رهينًا بقدرتهما - ضمن شروط اجتماعية وإعلامية متغيرة - على تفكيك آليات إنتاج الخوف وإعادة صياغة علاقات المعنى، دون افتراض مسبق لنجاح هذا المسار أو استمراريته، وبما يجعل النقد والإبداع إمكانًا مفتوحًا لا نتيجة مضمونة.

رحاب عثمان شنيب

قاصة وشاعرة وناشطة ثقافية



تسغل منصب مسؤول قسم الشؤون الثقافية والترفيهية ببلدية بنغازي، ولها عدد من الإصدارات في القصة والشعر.

رأس المال الثقافي في ليبيا

تفكيك مأزق الوعي الجمعي وهشاشة العمل المؤسساتي

المستخلص

يتناول هذا البحث العلاقة المتشابكة بين رأس المال الثقافي، كفاءة المؤسسات الثقافية وتشكيل الوعي الجمعي من جهة وعلاقة الثقافة برأس المال الثقافي من جهة أخرى، فواقع المجتمع الليبي يواجه أزمات عديدة من بينها هشاشة بعده الثقافي، حيث أن الوعي الجمعي يختزل مفهوم الثقافة في نطاق النخبوية أو الترفيه، مجرداً إياها من قيمتها كرأس مال تنموي يعزز قيمة الفرد ويكون أحد روافد نهضة المجتمع، وعلاوةً على ذلك فهو أحياناً يتحول إلى قوة مضادة للفعل الثقافي، وفي سياق آخر تعاني المؤسسات الثقافية الحكومية من صعوبات تحول دون قيامها بوظيفتها الثقافية في تنمية رأس المال الثقافي؛ حيث يتبنى البحث مفهوم رأس المال الثقافي الذي صاغه بيير بورديو ليشمل القدرة الجمعية والمؤسسية على تعزيز قيمة الثقافة، وباستخدام منهجية الملاحظة غير المباشرة لتحليل واقع الوعي الجمعي، والمنهج المسحي الوصفي لتقييم أداء المؤسسات الثقافية لعينات من المدن الليبية، حيث يسعى البحث إلى ردم الفجوة بينهما، وقد تمكن البحث استناداً إلى البيانات من تشخيص لعوائق إنتاج رأس المال الثقافي، وأن العلاقة بين ضعف المؤسسات الثقافية ومأزق الوعي الجمعي علاقة متبادلة حيث تساهم ضعف قدرة المؤسسات الثقافية على إنتاج محتوى ثقافي قيم إلى إضعاف الوعي الجمعي وضعف الوعي الجمعي يؤثر على فاعلية الأنشطة الثقافية، أي أن انخفاض قيمة رأس المال الثقافي هو نتيجة بنية تفاعلية معقدة تتداخل فيها العوامل

المؤسسية والاجتماعية، واختتم البحث بصياغة آليات قابلة للتطبيق تتجاوز ضعف البنية التحتية الثقافية وضعف التمويل تقوم وعلى بناء شبكات مؤسسية مع قطاعات عامة وخاصة، وسياسات دعم مُحفزة للاقتصاد الإبداعي، وإثراء الإعلام بالبرامج الثقافية بهدف الانتقال من حالة الرصيد الثقافي الراكد إلى رأس مال ثقافي مُستثمر.

زينب سعد سلطان

محاضر بقسم الآثار - جامعة عمر المختار



حاصلة على الدكتوراه في علم الآثار من جامعة بواتييه بفرنسا، وتهتم بالتراث الثقافي الليبي والهوية والذاكرة الجماعية.

الرموز الشعبية في ليبيا بوصفها حوامل للذاكرة الجماعية ومكوّنًا في بناء الهوية الوطنية

المستخلص

تتناول هذه الدراسة الرموز الشعبية الليبية بوصفها حوامل للذاكرة الجماعية ومكوّنًا فاعلاً في تعزيز الهوية الوطنية، انطلاقاً من فرضية مفادها أن الهوية لا تُبنى على المحددات السياسية أو الجغرافية فحسب، بل تتشكل أيضاً عبر منظومة من الرموز الثقافية التي تحتزن الخبرة التاريخية وتعيد إنتاج معاني الانتماء داخل الوعي الجمعي. وتهدف الدراسة إلى الكشف عن الكيفية التي تؤدي بها الرموز الشعبية دوراً في حفظ الذاكرة الاجتماعية، وتعزيز الشعور بالانتماء، وإبراز الوحدة في إطار التنوع الثقافي، مع بيان ما قد تحمله هذه الرموز من وظائف تكاملية أو توترات داخل البنية الاجتماعية.

اعتمدت الدراسة مقاربة تكاملية تجمع بين المنهج التاريخي لتتبع نشأة الرموز وتطورها، والمنهج الأنثروبولوجي لفهم دلالاتها ووظائفها في الثقافة الشعبية، والمنهج السيميائي لتحليل معانيها الرمزية، إضافة إلى المنهج التحليلي لمقاربتها علاقتها ببناء الهوية الوطنية. واستندت إلى مصادر متنوعة شملت الشواهد الأثرية، والمجموعات المتحفية، والمراجع التاريخية والأنثروبولوجية، والوثائق والصور التاريخية.

وقد قُسم البحث إلى خمسة فصول تناولت نماذج منتقاة من الرموز الشعبية، شملت الرموز المادية كاللباس والزينة والوشم وعلامات الوشم، والرموز غير المادية المرتبطة بالمعتقدات الشعبية مثل

الخميسة والحويتة والقرين، والممارسات الشعبية والفنون الأدائية مثل أم قطمبو والناقاية، إلى جانب رموز الحيوانات والرموز النباتية مثل السلفيوم والنخيل والزيتون. ولا تستهدف هذه النماذج الحصر، وإنما تم اختيارها بوصفها شواهد دالة على تنوع المنظومة الرمزية في المجتمع الليبي وقدرتها على تمثيل الذاكرة الثقافية المشتركة.

وتخلص الدراسة إلى أن الرموز الشعبية تمثل أحد أهم الأنواع الحافظة للذاكرة الجماعية، وتسهم في إعادة إنتاج الهوية الوطنية واستمرارها عبر الأجيال، بما يجعلها جزءًا من الرصيد الثقافي الذي يعزز التماسك الاجتماعي ويحفظ الخصوصية الحضارية في مواجهة التحولات المعاصرة.

سرتيه صالح حسين

أستاذ مشارك ومستشار بالهيئة الليبية للبحث العلمي



باحثة في الفلسفة السياسية والتنمية والتعليم، ومؤسس الجمعية الليبية لفلسفة الأطفال واليوم الوطني للفلسفة في ليبيا.

دعونا نؤجل خلافاتنا

قراءة فلسفية في مفهوم الوطن والاختلاف عند نجيب الحصادي في ضوء فكر جون ديوي.

المستخلص

الإشكالية:

في ظل التحولات السياسية يبرز الخلاف بوصفه سمة طبيعية للمجتمعات وفي بعض الحالات يظهر كعامل تفكك يهدد فكرة الوطن ذاتها. وفي الوقت الذي تتنازع فيها الهويات ولا نكاد نجد للاستقرار سبيلا اطلق الحصادي عبارته الشهيرة «دعونا نؤجل الاختلاف عن الوطن، إلى أن يكون لنا وطن نختلف عليه». والتي تعكس إشكالا فلسفيا ' لتثير تساؤلات حول طبيعة العلاقة بين الوطن والاختلاف وفي شروط إمكان الحوار. تنطلق هذه الدراسة من الإشكالية التالية:

هل يمثل تأجيل الخلاف تعليقًا للصراع أم إعادة تنظيم له داخل أفق وطني مشترك؟ وهل يمكن تأسيس وطن جامع في غياب ثقافة قادرة على إدارة الاختلاف؟

و تتفرع عن هذه الإشكالية أسئلة تتعلق بحدود الاختلاف ' ودور الثقافة في احتوائه ' وإمكانية تحويله من عامل صراع إلى شرط لبناء المجتمع.

المنهجية:

تعتمد هذه الدراسة على المنهج التحليلي الفلسفي ' من خلال قراءة تأويلية لمقولة نجيب الحصادي ' بوصفها مدخلًا لفهم إشكالية الوطن في السياق الليبي ' وربطها بإشكالات الفلسفة السياسية المعاصرة. كما تستند إلى التصور جون ديوي للديمقراطية والذي يراها بأنها ليست مجرد نظام سياسي ' بل نمط حياة يقوم على التواصل والتفاعل ' وأن الأزمات لا تنشأ من الاختلاف في حد ذاته ' بل من غياب الثقافة القادرة على تنظيمه.

واستأنسنا في دراستنا أيضًا بمقاربة بوللو فرييري ' التي تبرز دور الوعي النقدي في تجاوز أشكال " الوعي الزائف " التي تغذي الصراع، إضافة إلى توظيف نموذج ماثيو ليبمان في " الفلسفة للأطفال " بوصفه مقارنة تربوية عملية تسهم في ترسيخ ثقافة الحوار وإدارة الاختلاف.

سليمان محمد إبراهيم

أستاذ القانون الخاص بجامعة بنغازي وباحث زائر بجامعة ليدن



تتركز اهتماماته البحثية في مجالات تيسر العدالة، بشقيها العادية والانتقالية، والمصالحة الوطنية، وصناعة التشريعات، والعلاقة بين الشريعة الإسلامية والقانون الوطني. وقد نشر في هذه المجالات عددًا من البحوث والدراسات.

الوساطة المعرفية المؤسسية في الدول الهشة:

تجربة مركز دراسات القانون والمجتمع بجامعة بنغازي

المستخلص

تناول هذه الورقة تجربة مركز دراسات القانون والمجتمع بجامعة بنغازي خلال الفترة من 2014 إلى 2025، بوصفها نموذجًا للوساطة المعرفية المؤسسية في سياق يتسم بالهشاشة والانقسام السياسي والمؤسسي. وتنطلق الورقة من فرضية أساسية مفادها أن العلاقة بين الثقافة والتنمية لا تقتصر على القيم والممارسات الاجتماعية، بل تشمل أيضًا الكيفية التي تُنتج بها المعرفة، وتُداول، وتُكتسب الشريعة، ثم تُحوّل إلى أداة لفهم المشكلات العامة وصياغة السياسات والإصلاح المؤسسي.

وتستند الورقة إلى الأدبيات الحديثة حول الوساطة المعرفية، التي تجاوزت التصور الخطي البسيط القائم على انتقال المعرفة من الباحثين إلى صناع القرار، لتؤكد أن المعرفة لا تؤثر في السياسات بمجرد نشرها، بل عبر عمليات مركبة من الترجمة، والتكيف، وبناء الثقة، والتفاوض، والإنتاج المشترك بين الأكاديميين والممارسين وصناع السياسات والفاعلين المجتمعيين. ومن هذا المنظور، تحلل الورقة كيف سعى المركز إلى تجسير الفجوة بين البحث الأكاديمي وبين النقاش العام وصناعة السياسات، من خلال تبني مقاربة اجتماعية-قانونية متعددة التخصصات، والانطلاق من المعرفة المحلية المتاحة، مع الاستفادة النقدية من الخبرات المقارنة دون استنساخها.

وتبرز أهمية هذه التجربة بالنسبة لموضوع المؤتمر في أنها تكشف عن دور المؤسسة الأكاديمية، ليس باعتبارها منتجًا للمعرفة فحسب، بل بوصفها فاعلاً ثقافياً وتنموياً يسهم في ترسيخ ثقافة الدليل، والحوار، والوعي القانوني، والبحث الموجه نحو السياسات. كما تبين الورقة كيف يمكن للمراكز البحثية الجامعية أن تؤدي وظيفة وسيطة بين الأكاديمي والمثقف، وبين المعرفة المتخصصة واحتياجات المجتمع والدولة.

ولا تكفي الورقة بإبراز إمكانيات هذا الدور، بل تناقش حدوده أيضاً، بما في ذلك تحديات التمويل الدولي، والضغط السياسية، وصعوبة الوصول إلى المعلومات، والقيود التي قد تعترض نشر النتائج البحثية الحساسة. وتخلص الورقة إلى أن تجربة المركز تقدم مثلاً على أن التنمية في الدول الهشة تحتاج إلى مؤسسات معرفية قادرة على الوساطة بين المعرفة والثقافة والمجتمع والسياسات العامة، لا إلى إنتاج المعرفة بمعزل عن سياق استخدامها.

شكري عاشور السويدي

أستاذ مشارك بقسم العلوم السياسية، وعضو هيئة التدريس
في جامعة بنغازي



محمود عبد السلام الدالي

أستاذ مشارك بقسم العلوم السياسية، وعضو هيئة التدريس
في جامعة بنغازي.



شكري عاشور السويدي

متخصص في العلاقات الدولية، وتركز اهتماماته الأكاديمية والبحثية في مجال العلاقات الدولية والنظم السياسية.

محمود عبد السلام الدالي

متخصص في العلاقات الدولية، وتركز اهتماماته الأكاديمية والبحثية في مجال العلاقات الدولية وقضايا السياسة الدولية.

الثقافة وصناعة السياسات العامة

دراسة تحليلية لجذلية العلاقة بين المعرفة والسلطة في التخطيط التنموي بعيد المدى

المستخلص

تتناول هذه الدراسة موضوع الثقافة وصناعة السياسات العامة من خلال تحليل جذلية العلاقة بين المعرفة والسلطة، واستكشاف أثرها في التخطيط التنموي بعيد المدى، مع تطبيق عملي على الحالة الليبية بعد عام 2011. وتنطلق الدراسة من إشكالية رئيسة تتمثل في التساؤل حول طبيعة العلاقة بين المعرفة والسلطة: هل هي علاقة استقلال، أم تبعية، أم علاقة تفاوضية تتشكل وفق السياقات السياسية والثقافية والمؤسسية؟ كما تبحث في مدى تأثير البعد الثقافي في فاعلية السياسات

العامة وقدرتها على تحقيق التنمية المستدامة.

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، إلى جانب منهج دراسة الحالة، من خلال تحليل الأدبيات المتعلقة بالثقافة والمعرفة والسلطة والسياسات العامة والتخطيط التنموي، وتطبيق ذلك على عدد من السياسات العامة في ليبيا، وهي سياسات الكهرباء والدعم والمرتببات، بوصفها نماذج تعكس طبيعة التفاعل بين المعرفة والسلطة في مرحلة ما بعد عام 2011.

وتوصلت الدراسة إلى أن العلاقة بين المعرفة والسلطة ليست علاقة ثابتة، وإنما علاقة جدلية وتفاوضية، تتأثر بطبيعة البيئة السياسية والثقافية والمؤسسية. كما بينت أن الثقافة تمثل متغيراً حاسماً في تحديد أولويات القرار العام وفي مدى نجاح السياسات أو تعثرها. وأظهرت الدراسة أن الحالة الليبية اتسمت بسيادة السياسات الاستجابية قصيرة الأجل على حساب التخطيط التنموي بعيد المدى، نتيجة تغليب الاعتبارات السياسية والاجتماعية على المعرفة.

وخلصت الدراسة إلى أن تحسين فاعلية السياسات العامة يتطلب بناء علاقة أكثر توازناً بين المعرفة والسلطة، وإدماج البعد الثقافي في جميع مراحل صنع السياسات، وتعزيز الاعتماد على الأدلة العلمية، وتطوير المؤسسات، وترسيخ ثقافة التخطيط الاستراتيجي، بما يساهم في تحقيق تنمية مستدامة واستقرار مؤسسي، ولا سيما في الدول التي تمر بمراحل انتقالية مثل ليبيا.

الكلمات المفتاحية: الثقافة، السياسات العامة، المعرفة، السلطة، التخطيط التنموي بعيد المدى، التنمية المستدامة، ليبيا، صنع القرار.

صالح عثمان أبو الخير

عضو هيئة تدريس بقسم التاريخ – كلية الآداب جامعة عمر المختار



دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر من جامعة ليون 2 بفرنسا، تتركز اهتماماته البحثية في التاريخ الاجتماعي والثقافي لليبيا والهوية والذاكرة الوطنية والسرد التاريخي، وله عدد من البحوث والدراسات المنشورة.

تفكيك الذاكرة الجماعية

صراع السرديات بين الخطاب الأكاديمي والفضاء العام

المستخلص

يتناول هذا البحث أثر التحولات الرقمية في إعادة تشكيل الذاكرة الجماعية في ليبيا، من خلال تحليل صراع السرديات بين الخطاب الأكاديمي والفضاء العام في ظل الانتشار الواسع لوسائل التواصل الاجتماعي. وينطلق من فرضية مفادها أن إنتاج المعرفة التاريخية لم يعد حكراً على المؤسسات الأكاديمية، بل أصبح عملية تشاركية أسهمت في ظهور سرديات بديلة أعادت إحياء أحداث وشخصيات كانت مهمشة، لكنها في الوقت ذاته أضعفت الحدود الفاصلة بين المعرفة العلمية والمعرفة الشعبية. وتفترض الدراسة، أنه ونتيجة للتحولات السياسية والاجتماعية التي شهدتها ليبيا بعد عام 2011، لم تعد الذاكرة الجماعية مجرد وعاء لحفظ الماضي، بل تحولت إلى ميدان تتنافس فيه السرديات والشرعيات السياسية والثقافية، حيث تسعى مختلف الفاعليات إلى إعادة تأويل التاريخ وتوظيفه في بناء الهويات وإضفاء الشرعية على مواقفها ورؤاها. وتعتمد الدراسة على منهج تحليل المحتوى النوعي النقدي، من خلال مقارنة الخطاب الأكاديمي بالمحتوى التاريخي المتداول في الفضاء الرقمي، للكشف عن آليات إنتاج المعنى وإعادة تشكيل الذاكرة. ويبين التحليل أن الفضاء الرقمي أسهم في كسر احتكار السردية التاريخية، لكنه أتاح أيضاً انتشار روايات متفاوته في مستوى التوثيق والدقة، بما أفرز حالة من التنافس على امتلاك الذاكرة الوطنية، وأعاد تعريف العلاقة بين التاريخ والهوية والسلطة. وتخلص الدراسة إلى أن بناء ذاكرة جماعية أكثر توازناً يقتضي إقامة علاقة تكاملية

بين الانفتاح الرقمي والمنهج الأكاديمي، بما يضمن استيعاب التعددية السردية مع الحفاظ على معايير النقد والتحقيق العلمي.

كلمات مفتاحية: ليبيا، التاريخ الوطني، الذاكرة الجماعية، صراع السرديات.

صالح السنوسي

أستاذ العلوم السياسية والكاتب والروائي الأكاديمي



حصل على شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية من جامعة نانثير (باريس الثامنة)، شغل موقع أستاذ شرف بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة بنغازي، وله إسهامات فكرية وبحثية في مجالات العلوم السياسية والعلاقات الدولية والمجتمع المدني، إلى جانب عطائه في المجال الروائي.

إشكالية العصبية الاجتماعية وتوزيع التنمية في ليبيا

القبيلة نموذجاً

المستخلص

لا يكفي وضع الخطط وحشد الموارد لحل إشكالية التنمية الاقتصادية في مجتمع تقوم تركيبته الاجتماعية على العصبية الاجتماعية، بل يجب أيضاً وضع استراتيجية ثقافية مصاحبة ان لم تكن سابقة لتفكيك الثقافة العصبوية المغذية لهذه العصبية، التي تشكل اكر تحدى امام عملية التنمية الاقتصادية، لأنها تجعل عملية توزيع مشاريع التنمية خاضعة لمفهوم المحاصصة والغنيمة وليس لمفاهيم الجدوى والمصلحة العامة والمواطنة.

إذا نظرنا الى التركيبة الاجتماعية الليبية نجدها تستند على بعدين احدهما عصبوى والتّخر جغرافي ، والبعد العصبوى يتمثل في القبلية والعرقية اما البعد الجغرافي فتمثله الجهوية والمناطقية ، ولكننا اخترنا العصبية القبلية كموضوع لهذه الورقة ، لأن القبيلة تكاد تكون نموذجاً جامعاً لمعظم ما ينتج عن ثقافة كل هذه العصبية في علاقات تفاعلها مع إشكالية توزيع التنمية، فالقبيلة لها وطنها وسرياتها التاريخية التي توثق ما تعتبره تاريخها الحافظ لهويتها بموازاة تاريخ العصبية الأخرى ولها أيضاً مصالحها المرشحة للتصادم مع معايير توزيع التنمية التي تقوم على مفهوم الجدوى الاقتصادية والمصلحة العامة والمواطنة.

اذن التنمية الاقتصادية وحدها لا تستطيع ان تتغلب على الصعوبات، التي تلاقىها عملية توزيع التنمية في مواجهة ثقافة العصبية الاجتماعية، ولهذا فأن التنمية الثقافية بمعناها الشامل هي التي يجب التعويل عليها كخيار استراتيجي لمواجهة الثقافة العصبوية، ولكن مثل هذه الاستراتيجية يجب ان تتبناها إرادة سياسية ونخبة فاعلة، تضع مخططات وبرامج لأحلال الثقافة الوطنية والمدنية ووحدة المصير محل ثقافة العصبية المنغلقة على نفسها لينفتح الأفق امام مفاهيم الوطن والمواطنة والمصلحة العامة.

ضو مفتاح أبوغرة

أستاذ الشريعة الإسلامية بكلية القانون- جامعة طرابلس



حصل على الدكتوراه من الجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا، وتتركز اهتماماته البحثية في الفقه الإسلامي، والمعاملات المالية والمصرفية، والعلاقة بين الشريعة والتشريع الليبي، إضافة إلى قضايا العدالة والمصالحة والمفقودين. شارك في عدد من لجان مراجعة التشريعات والرقابة الشرعية والصيرفة الإسلامية، وله مؤلفات وبحوث عديدة في هذه المجالات.

دور الدولة في حماية الموروث الثقافي الليبي في الفقه الإسلامي، المعالم الأثرية أنموذجاً

المستخلص

تبحث هذه الورقة الأساس الشرعي لالتزام الدولة بحماية الموروث الثقافي الليبي، متخذةً من المعالم الأثرية، ولا سيما المدن القديمة والمساجد التاريخية والأضرحة والزوايا، أنموذجاً للدراسة.

وتنطلق الورقة من أن الإشكال لا يكمن في أحكام الشريعة الإسلامية، بل في بعض القراءات التي تقدمها على نحو يتعارض مع مبادئ الدولة والحقوق والحريات والالتزامات الدولية. لذلك تسعى إلى تقديم فهم فقهي يثبت التزام الدولة بتوفير الحماية القانونية لجميع مكونات الموروث الثقافي.

ويستند هذا الالتزام إلى مبدأ احترام حرية العقيدة ومقتضيات المواطنة في مجتمع متعدد الثقافات والأديان، وما يترتب عليه من حماية حقوق جميع أفرادها واحترام خصوصياتهم الدينية والثقافية. كما ترى الورقة أن الاتفاقيات الدولية المتعلقة بحماية التراث يمكن أن تكون مصدراً للتشريع، ما دامت لا تتعارض مع الأصول الشرعية.

وبناءً على ذلك، يخضع الموروث الثقافي للحماية المدنية والجنائية. ويمكن للمشروع تقرير عقوبات رادعة للاعتداء عليه في إطار أحكام الحراسة أو التعزير، بحسب طبيعة الفعل وخطورته.

وتتكون الورقة من مقدمة ومبحثين وخاتمة؛ يتناول المبحث الأول الأسس الشرعية للالتزام الدولة بحماية الموروث الثقافي، بينما يطبق المبحث الثاني هذه الأسس على الحالة الليبية، وتنتهي الورقة بأهم النتائج والتوصيات.

عاشوربشير الطويبي

شاعر، روائي، مترجم، رسّام



طبيب متقاعد، من مواليد مدينة طرابلس القديمة عام 1952. بدأ نشر شعره في السبعينيات، وصدرت له أعمال شعرية وترجمات تُقل بعضها إلى الإنجليزية والفرنسية والبولندية. شارك في تحكيم الجائزة العالمية للرواية العربية عام 2022، وأدار الدورة الأولى لمهرجان طرابلس العالمي للشعر عام 2012.

كلام في نتح الكمال

المستخلص

كلام في نتح الكمال، تعنى بتوجه الفيلسوف نجيب الحصادي إلى الكتابة في مجالات الأدب والنقد الأدبي، والشؤون الثقافية بشكل واسع. هذه الورقة تضع جملة من الملاحظات ووجهات النظر، حول ما جاء في كتاب (نتح الكمال).

عبد الباسط عثمان علي

أستاذ وباحث في الفلسفة، متخصص في الفكر العربي المعاصر وتاريخ العلم العربي الإسلامي.



تتركز اهتماماته البحثية في نقد الخطاب المعرفي وآليات تداول المعرفة. صدر له كتاب "نقد الخطاب ما بعد الوضعي" عام 2008، وكتاب "الخطاب العربي المعاصر وآليات تداول المعرفة" عام 2024، بالإضافة إلى أبحاث ودراسات نشرتها دوريات متخصصة داخل ليبيا وخارجها.

رواق الجامعة الليبية

حوار الأخوين ابيمتيوس وبرومتيوس

المستخلص

تروم هذه الورقة مقارنة إشكالية مهمة تتمحور حول موضوع، معايير إنتاج المعرفة وشروط تداولها في رواق الجامعة الليبية، حيث تنطلق من فرضية تنص على أن رواق الجامعة الليبية كان مسرحاً لصراع بين مشروعين سعى كل منهما إلى الهيمنة على مشروع إنتاج المعرفة، وذلك عبر فرض رؤيته لمعايير إنتاجها وتداولها.

شهدت الجامعة الليبية مع بدايات تأسيسها في منتصف القرن الماضي طفرة معرفية قامت على اكتاف نخبة من الأكاديميين غير الوطنيين، وقا أعانها على الأمر أن الدولة لم تكن في بدايات ابتدائها تنح مناً أيديولوجياً واضح المعالم، لهذا السبب، حظي حرم الجامعة الليبية بفترة استقرار خلّت من الصراعات العقدية، كما أن حضور الاتجاه الليبرالي في رواقها أسعفها على ذلك؛ وهو ما مكّنها في النهاية من إنتاج قدر لا بأس به من المعرفة وتداولها، إلى جانب تكريس بعض التقاليد الأكاديمية.

إلا أنه ومع منتصف العقد الثامن من القرن الماضي تغيرت البيئة المحيطة بالحرم الجامعي الليبي، مما انعكس بدوره على نوع الممارسة الأكاديمية داخله، ولعل من أهم تلك المتغيرات الصعود السريع والقوي لخطاب سياسي شهد مع عام 1977 ذروة نضجه وهيمنته على مؤسسات الدولة، حيث عمل

على التَّمُدُّ والانبساط حتَّى تغلغلَ إلى حرم الجامعة الليبية، إلَّا أنَّ هذا لم يتمَّ دونَ مُقاومةٍ منَ الحرم الجامعيِّ وفلسفتهِ الليبراليةِ والتي بدتْ واضحةً منَ قدرِ الثَّمنِ الَّذي دَفَعَهُ في سبيلِ المُحافظةِ على استقلاليةِ المساحةِ الَّتِي يتفكَّرُ فيها ويها.

ولتحقيق مقصد هذه الورقة سيتمحورُ النَّقاشُ فيها حولَ التَّساؤلاتِ الإشكاليةِ التَّاليةِ: هلْ نجحتِ الجامعةُ الليبيةُ في إدارةِ الحوارِ بينَ المشروعينِ المُتنافسينِ في رواقها واستثماره؟ وهل تمكَّنتْ منَ إنتاجِ صورةٍ للحرم الجامعيِّ يغلبُ عليها شكلُ التَّعددِ وثقافته؟ ما نوعُ التَّأطيرِ النَّظري الَّذي خضعتْ له الممارسةُ الأكاديميةُ في الرِّواقِ الجامعيِّ الليبيِّ؟ هلْ يُمكنُ الحديثُ عنَ مُمارساتٍ منهجيةٍ ورؤى تمكَّنتْ منَ إنتاجِ معرفةٍ قابلةٍ للتداولِ اجتماعيًّا؟ هلْ نجحَ خطابُ السُّلطةِ المُهمينِ على الحرم الجامعيِّ أثناءَ العقودِ الماضيةِ في تبيئةِ مشروعِ إنتاجِ المعرفةِ في الجامعةِ الليبيةِ؟ في المُقابل، هلْ تمكَّنَ الخطابُ الليبراليُّ بعد انحسارِ خطابِ السُّلطةِ من إعادةِ فرضِ معاييرهِ في الحرم الجامعيِّ؟ وهلْ أفلحَ في تكريسِ مشروعهِ لإنتاجِ المعرفةِ وتداولها في الرِّواقِ الجامعيِّ الليبيِّ؟

لمعالجة هذه الإشكاليةِ يتبنى الباحثُ المنهجَ التحليليَّ النقديَّ، وذلكَ لإيمانه بِقُدرةِ هذا الخيارِ المنهجيِّ على تشخيصِ أبعادِ هذه الإشكاليةِ، وإلى قُدْرتهِ على استنطاقِ النُّصوصِ الَّتِي يتعاملَ معها، أضفَ إلى ذلكَ أنَّ هذا المنهجَ قادرٌ على رسمِ صورةٍ للجامعةِ الليبيةِ تُعزِّزُ عن حقيقةِ الصِّراعِ الأيديولوجيِّ الَّذي شهدهُ رواقها وإن ظلَّ غائبًا عن أذهانِ وعقولِ الكثيرين.

عبد الرحمن يوسف هاويل

وزير الثقافة والمجتمع المدني الأسبق | أستاذ القانون بجامعة بنغازي سابقاً



قانوني وأكاديمي ليبي، تولى مناصب قانونية ومصرفية في ليبيا والبحرين والإمارات. عمل بالتدريس في جامعتي بنغازي وإنديانا. له مقالات منشورة وكتاب بعنوان "موافقات الأحكام والحكمة: منهجية لتجديد الخطاب الديني".

مفهوم الوجاهة عند نجيب الحصادي

واستحقاقات التجديد الفكري

المستخلص

مفهوم الوجاهة عند الفيلسوف الليبي نجيب الحصادي مفهوم واعد لا يبدو أنه حتى الآن قد أخذ ما يستحقه من النقاش المعمق والدراسة التطبيقية. ميزة هذا المفهوم أنه يحاول شقّ طريق وسط بين العقلانية الصارمة والدغمائية الصفاء، فهو مطروح بدلاً عن العقلانية، لذلك يقيم اعتباراً كافياً للأدلة ولا يقبل الدعاوى العارية عن الدليل، ولكنه في الوقت نفسه يقيم اعتباراً آخر للقيم والأعراف والخصوصيات الثقافية والمقاصد العملية والحاجات الروحية.

عبد الكريم علي مصطفى

أستاذ علم الاجتماع بجامعة عمر المختار



متخصص في علم الاجتماع والأنثروبولوجيا الثقافية والتنمية والسياسات الاجتماعية. تولى عددًا من المناصب الأكاديمية والإدارية، من بينها رئاسة جامعة عمر المختار ووكالة وزارة التعليم لشؤون التعليم العالي. شارك في مشروعات بحثية محلية ودولية، وله مؤلفات وبحوث محكمة ومشاركات في مؤتمرات علمية.

جدلية الثقافة والتنمية في ليبيا:

الإرث القيمي بين وظائف التماسك الاجتماعي ومعوقات التحديث

المستخلص

بُنِيَتْ هذه الورقة على فرضية تفكيك جدلية العلاقة بين الثقافة والتنمية في المجتمع الليبي، منطلقاً من فرضية مركزية مفادها أن الثقافة الليبية لا تمثل عائقاً تنموياً في ذاتها، بل إن بعض مكوناتها القيمة تتحول إلى عوائق بنيوية حين يُعاد توظيفها في سياقات الصراع والاستقطاب، بما يضعف قيم المواطنة والكفاءة والمؤسسية الضرورية للتحديث. واعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي مسنوداً بالمقاربة السوسيولوجية النقدية والاسترداد التاريخي، مسنودة بتحليل مضمون الأدبيات الليبية ذات الصلة، بهدف تفكيك العلاقة الجدلية بين البنية الثقافية واستحقاق التنمية، ورصد تحولات الإرث القيمي بين وظائف الاستقرار وعوائق الاستقطاب. وتستثمر الورقة جسوراً نظرية لماكس فيبر (احتكار العنف المشروع والأخلاق البروتستانتية) وبورديو (رأس المال الرمزي)، لفهم ازدواجية وظائف الإرث الثقافي. وأستهدف البحث محاور تحليلية متعددة: القبيلة بوصفها رأسمالاً اجتماعياً حاضراً للتماسك ومصدراً لفض النزاعات، وفي الوقت ذاته عائقاً مؤسسياً حين تستحيل معياراً لتوزيع المناصب على حساب الكفاءة، والهوية الوطنية المتأرجحة بين أنماط تجاذبية صراعية (جهوية، عرقية مُسيّسة، سياسية مؤدلجة) ومركزات صلبة موحّدة (التجانس الديني، رمزية عمر

المختار، النسيج الاجتماعي الممتد) وثقافة العنف والعدوانية بوصفها كوابح للتحديث حين يغيب احتكار الدولة للعنف المشروع وتسود الزبونية السياسية؛ ومعضلة الذاكرة الجماعية المتأرجحة بين "الأمجاد المختارة" الجامعة و"الذاكرة الدامية" المفتتة؛ والثقافة الريعية النفطية التي تعيد إنتاج الاتكالية وتضعف قيم الإنتاج والمبادرة الفردية؛ والبنية السياسية المتكلسة التي عطلت نضج التجربة الحزبية منذ العهد الملكي مروراً بحقبة القذافي وصولاً إلى ما بعد 2011. وخلصت الدراسة إلى أن الإرث القيمي الليبي يحمل إمكانات مزدوجة، فهو رصيد داعم للاستقرار حين يُوظف ضمن أطر مؤسسية، ويتحول إلى عائق بنيوي حين يُستدعى لإعادة إنتاج الولاءات الضيقة والصراعات التاريخية. وتقرّر الورقة نموذجاً ثقافياً تنموياً بديلاً يقوم على مجموعة مرتكزات هي: المواطنة الجامعة، والكفاءة بديلاً عن الولاء، والإنتاجية بديلاً عن الريعية، والثقة المؤسسية، والهوية الوطنية الجامعة، بوصفها مداخل لتحويل الرأسمال الثقافي من عبء على التنمية إلى قوة دافعة لها.

الكلمات المفتاحية: الثقافة والتنمية، الإرث القيمي، القبيلة، الهوية الوطنية، الذاكرة الجماعية، الثقافة الريعية، العنف والتحديث، البنية السياسية المتكلسة، رأس المال الاجتماعي، المجتمع الليبي.

عبد الله علي عمران

أستاذ مشارك بقسم الفلسفة - جامعة عمر المختار



حاصل على الماجستير من جامعة عمر المختار، والدكتوراه من جامعة الإسكندرية. تتركز اهتماماته في الفكر العربي المعاصر، والتأويل، وقضايا الذات والمعنى، وعلاقة الفلسفة بالمجتمع. صدر له عدد من الكتب الفكرية والأدبية، منها "النهضة العربية" و"الذات والمعنى" و"المثقفون وإنزال الفلسفة من الجامعات إلى الأرض".

من ثنائية المثقف والأكاديمي إلى الأكاديمي التنويري

نجيب الحصادي نموذجاً

المستخلص

يسلط البحث الضوء على جدلية المثقف والأكاديمي، خارج السياق التقليدي، الذي يرى أنهما طرفان مختلفان متصارعان، لكي يضعهما في سياق آخر، يرى أن الصراع بينهما في الغالب صراعاً وهمياً، وأن الاختلاف بينهما إن وجد هو اختلاف درجة لا اختلاف نوع، وعليه فإن الأهم من الانشغال بتشخيص هذا الصراع، هو الانشغال بإعلان العصر الرقمي موتهما، وإبعادهما خارج دائرة التأثير المجتمعي، وعزلهما نخوباً، إضافة إلى عجزهما عن اختراق جدار القبيلة والطائفة الصلدا، وترك الساحة الثقافية لهيمنة نجوم الفن والرياضة إضافة إلى نجوم الفضاء الرقمي.

ولم يتمكن من استثناء هذه القاعدة إلا نموذج فريد جسده قلة من الأكاديميين البارزين القادرين على الجمع بين الرصانة الأكاديمية والتأثير الثقافي المجتمعي، متجاوزين ضعف المؤسسات التعليمية سواء في أداء دورها التعليمي، أو تقديم خدمات مجتمعية، ونمطية الأكاديميين الذين تحولوا إلى مجرد خبراء تقنيين معزولين حتى عن أقرانهم.

وقد تجلّى نموذج الأكاديميين البارزين في ما يمكن أن يطلق عليه (الأكاديمي التنويري)، والذي يمثل (نجيب الحصادي) نموذجاً مثالياً له، حيث استخدم مكانته وأدواته الأكاديمية التي يمتلك ناصيتها باقتدار، ليتجاوز أثرها أسوار الجامعة، لكي يسهم في رفع وعي المجتمع ومناقشة قضايا الرأي العام الراهنة، من خلال جانب سلبي يتمثل في هدم اللّوّهام واليقينيات الزائفة مستعينا بالترتيبية الفلسفية والتفكير الناقد، وجانب إيجابي يتمثل ترسيخ قيم العقلانية والتسامح والديمقراطية، مستفيداً من طبيعة الفلسفة بوصفها علماً بينياً، فأشركها مع التخصصات الأخرى مثل السياسة والاقتصاد والقيم. إضافة إلى مشروعه في الترجمة الذي رام منه تحقيق غايات مزدوجة في الجانب الأكاديمي وخدمة قضايا الرأي العام والتأثير في مراكز صنع القرار ومد جسور للتواصل الحضاري مع الآخر.

دون أن يبخل ذلك دوره الأكاديمي حقه، سواء بتدريسه لمقررات فلسفية أساسية ورصينة مثل فلسفة العلم والتفكير الناقد، أو الإسهام في إثراء المكتبة العربية بآخر نتاجات الفلسفة الغربية تأليفاً وترجمة، أو حتى تشخيص عيوب المؤسسات الأكاديمية وبرامجها وطرح الحلول الناجعة والعملية لتطويرها، لكي يكون بمقدورها مؤسسة الشتات الثقافي وتحويله إلى مشروع تنويري شامل.

كلمات دالة: المثقف، الأكاديمي النمطي، الأكاديمي التنويري، نجيب الحصادي، التنوير الرقمي

عبد الناصر عز الدين بوخسيم

أستاذ الاقتصاد — كلية الاقتصاد، جامعة بنغازي



تتركز اهتماماته البحثية في الاقتصاد الدولي والسياسات الاقتصادية وقضايا التنمية. نشر عددًا من البحوث والمقالات العلمية المحكمة، وأسهم في تأليف وترجمة وتحرير كتب ودراسات اقتصادية متخصصة، إلى جانب مشاركته في الأنشطة الأكاديمية والبحثية ذات الصلة بمجالات تخصصه.

متلازمة الربيع: تشوّهات الثقافة ووآد التنمية

المستخلص

العلاقة بين التنمية والثقافة علاقة عضوية لا انفصام لها، ما لا يمكن تجاهله أو إغفاله عند الحديث أو السعي لتحقيق تنمية شاملة، مستدامة، تتطلب بالضرورة أن تقتزن بإطار ثقافي يعبر عن رؤية شاملة وواضحة لكل مناحي الحياة التي تؤثر في الفعل التنموي. فالتنمية الحقيقية لا يمكن إنجازها وضمان ديمومتها واستمرارها، وصلابتها أمام المتغيرات المحلية والخارجية، ما لم تنطو على مضمون ثقافي يتحرر من الموروث التاريخي التقليدي، ببعديه، الفقهي والاجتماعي، والذي يعدّ عقبة كأداء - لاسيما في منطقتنا العربية - أمام أي عملية تنمية ساعية إلى تحقيق تغييرات اقتصادية واجتماعية، هيكلية، عميقة، ومثمرة.

لقد انطوت فترة الانحطاط التاريخي في الوطن العربي على وضع مماثل فكريا واقتصاديا واجتماعيا لما حدث في أوروبا إبان العصور الوسطى. هذا الوضع لا تزال آثاره ممتدة وفاعلة، محكومة بدوافع اجتماعية وثقافية، عزّزها انفجار الربيع النفطي وتعاضل إيراداته منذ منتصف السبعينيات، سيما وأن هذا الربيع قد تحقق في دول لا تملك الحد الكافي من مقومات النهضة الفكرية والبشرية، وهو الأمر الذي انتقلت تبعاته وعدواه السلبية بحكم ضغط المباحاة والتقليد الاستهلاكي الفج إلى دول ومجتمعات عربية كانت أكثر ثراء وتقدما وفق المنظور الاقتصادي والثقافي والاجتماعي.

في مجتمعات متلازمة الربيع هذه، تسود أنماط ثقافية مشوّهة، ترسخ إعادة إنتاج التخلف، ولو بأشكال حدائية من حيث المظهر، متخلفة من حيث الجوهر، تتجلى أبرز إخفاقاتها في التقليل من قيمة العمل المنتج للثروة، لمصلحة قيم استهلاك الثروة واستنزافها. ولعلّ أهم التأثيرات السلبية للربيع، سيّما في المجال الثقافي، أن الربيع يدفع باتجاه الانحدار نحو التكوينات الاجتماعية البدائية (تكوينات ما قبل الدولة)، حيث يصبح استدعاء الموروث الاجتماعي الذي لا يتناسب ومعطيات العصر ومتطلبات التنمية والحداثة، إضافة إلى ما يرتبه من آثار سلبية على الهوية الجامعة، عنصرا ميثيا للتنمية ومعرقلا لها، بسبب ما يفرزه من سلوكات تفقد التنوع الفكري حيويته، وتحبس الفكر والثقافة داخل حيّز ضيق لا يمتلك مقومات القدرة على الإبداع والابتكار والإنتاج الفكري والمعرفي والثقافي، إذ تسود ثقافة قائمة على اجترار الموروث، ويتحول التقليد إلى بديل عن التجديد، ويحكم الأموات عالم الأحياء ويديرونه. لا تعمل كل هذه التشوهات الثقافية على تعطيل التنمية الحقيقية فحسب، بل تعمل على وأدّها، من خلال تشويهها وحرفها عن مساراتها الجديدة.

عبير إبراهيم امينة

أستاذ العلوم السياسية والإدارة العامة بكلية الاقتصاد جامعة بنغازي



حاصلة على الدكتوراه من جامعة ليون الثانية بفرنسا. شغلت مناصب أكاديمية واستشارية، منها رئاسة مجلس إدارة مفوضية المجتمع المدني وعمادة كلية العلاقات الدولية بجامعة بلغاري، وشاركت في مشروعات بحثية وتدريبية محلية ودولية. تتركز اهتماماتها في الحوكمة والحكم المحلي والسياسات العامة وقضايا المرأة والمشاركة السياسية.

دور الوحدات المحلية في بناء الهوية المكانية:

دراسة تقييمية للسياسات الثقافية المحلية في ظل رهانات التحول نحو اللامركزية

المستخلص

تُعد الوحدات المحلية ركيزة أساسية في تحقيق تنمية شاملة تركز على الهوية الثقافية المحلية، ومع تنامي التوجهات العالمية نحو اللامركزية في الإدارة والحكم، أصبحت الوحدات المحلية تضطلع بمسؤوليات متزايدة في صياغة وتنفيذ السياسات الثقافية على المستوى المحلي، والتي يُرجى منها المساهمة بشكل مباشر في بناء وتأصيل هوية مكانية مميزة، تعكس قيم المجتمع المحلي، تراثه، وتطلعاته، وذلك من خلال دعم المبادرات الثقافية كالمراكز والبيوت الثقافية، برامج إحياء التراث المحلي، الفعاليات المجتمعية... إلخ

إلا أن هذا الدور الطموح للوحدات المحلية واجه تحديات عملية وجوهرية، فغالبًا ما اتسمت السياسات الثقافية المحلية بالمرورية في التخطيط، أو الافتقار إلى الموارد الكافية، أو عدم القدرة على التكيف بفعالية مع الاحتياجات والتطلعات المتنوعة للمجتمعات المحلية. كما أن التحول نحو اللامركزية، وإن كان يمنح الوحدات المحلية صلاحيات أوسع، فإنه وضعها أيضاً أمام تحدي ترجمة هذه الصلاحيات إلى سياسات ثقافية فعالة ومستدامة قادرة على بناء هوية مكانية حقيقية وملموسة بعيداً عن التنميط أو الإهمال، خاصة في ظل وجود بيئة سياسية منقسمة، الدراسة هدفت إلى معرفة مدى مساهمة

السياسات الثقافية للوحدات المحلية في بناء هوية مكانية، في ظل التحديات الهيكلية والوظيفية التي يفرضها مسار التحول نحو اللامركزية في ظل بيئة مؤسسية متشظية.

علي عبد اللطيف احميده

الأستاذ المؤسس لقسم العلوم السياسية - جامعة نيو إنجلاند، الولايات المتحدة الأمريكية



حاصل على الدكتوراه في العلوم السياسية من جامعة واشنطن. تتركز أبحاثه في النظرية السياسية، والسياسة المقارنة، وعلم الاجتماع التاريخي، وتاريخ الاستعمار والمقاومة في شمال أفريقيا. نشر عددًا من الكتب والدراسات بالعربية والإنجليزية والإيطالية.

السلطة والمعرفة وإنتاج الثقافة: اتجاهات بينية في العلوم الاجتماعية والسياسية المعاصرة

المستخلص

أولا - علاقة السلطة والمعرفة ومفهوم إنتاج الثقافة وهو موضوع جديد غير معروف في الجامعات العربية بما فيها الليبية.

ثانيا - تركّز الورقة على منهج جديد في التفكير الناقد، وهو المنهج البيني الذي يتجاوز النظرة المتخصصة في فهم العلوم الاجتماعية والسياسية؛ أو بعبارة أخرى، هو منهج يقوم على تداخل وتعدد الرؤى المنهجية، وبالتحديد بين النظرية السياسية والاقتصاد السياسي وعلم الاجتماع التاريخي والأنثروبولوجيا. تكمن أهمية هذا المنهج في قدرته على تجاوز النظرة الأحادية والجوهرانية للثقافة، من خلال التركيز على عمليات إنتاج المعرفة وربطها بالقوة والسلطة والمقاومة، فالثقافة ليست جامدة وثابتة، بل جديلة ومتغيرة، وبالذات عند التركيز على كيفية إنتاج المعرفة بشكل رسمي وغير رسمي، والصراع على هذا الإنتاج تاريخيا واجتماعيا ومؤسساتيا، لكن ليس من فوق كما ترى النظرة التقليدية في إطار الدولة والنخبة، بل تجلياتها في المؤسسات الطرفية والمجتمعية، متجاوزة التركيز على طرابلس، فتنظر - على سبيل المثال لا الحصر - إلى الكفرة وأوجله وغات ومزده وزواره وبراك وتاورغاء وسوكنه. و تفحص بشكل خاص، مؤسسات المجتمع المتعددة: المدارس، والجامعات، والسجون وأقسام الشرطة، والمستشفيات والعيادات، والنوادي، والمساجد، والزوايا، والروابط

الأهلية وغيرها، والتحقيق في طبيعة السلطة والقوة وإنتاج الثقافة

ثالثاً - تطرح هذه الورقة الاستشراعية تلخيصاً لأهم إسهامات علماء النصف الثاني من القرن العشرين، الذين طرحوا مناهج ومفاهيم جديدة في فهم إنتاج المعرفة والسلطة وانعكاساتها على مفهوم الثقافة، وبالذات الفرنسي ميشيل فوكو والأمريكي جيمس سكوت، والبريطاني الأمريكي بندكت أندرسون، والبريطاني أريك هابس باوم بالإضافة إلى اجتهاداتي وإسهاماتي.

وفي الختام أتمنى أن تطرح هذه الورقة الاستشراعية رؤى جديدة في التعرف على مناهج غير تقليدية في مفهوم المعرفة والثقافة وتطبيقاتها ، وأن تدعونا إلى اكتشاف الأفكار وشحذها ، وتوسيع مفهوم الثقافة و التفكير الناقد ، الذي بدأ في طرحه و ريادته في الجامعات الليبية الراحل المتميز والصديق الدكتور نجيب الحصادي. وليس هناك أفضل من أن نبدأ في تعميق هذا المفهوم و توسيعه وتوطينه ، كما نحاول في هذا المؤتمر، ولعمري ، إن هذا هو أجمل تكريم لذكرى زميلنا الحصادي.

عمر حسين بوشعالة

أكاديمي وباحث ومستشار ليبي متخصص في العلوم السياسية وإدارة الأزمات.



حاصل على الدكتوراه في العلوم السياسية، ويعمل مستشارًا بوزارة الخارجية والتعاون الدولي، وعضو هيئة تدريس متعاون بالجامعات الليبية. لديه خبرة في تقديم الاستشارات الفنية والتخطيط الاستراتيجي للمؤسسات الحكومية والأكاديمية ومنظمات المجتمع المدني.

مستقبل الهوية والبنية الثقافية في ليبيا في ظل الأزمات المركبة: سيناريوهات التحول وإعادة البناء

المستخلص

شهد المجتمع الليبي منذ عام 2011 تحولات عميقة مست مختلف بنياته السياسية والاجتماعية والثقافية، نتيجة تداخل أزمات مركبة تمثلت في الانقسام السياسي، والتدهور الأمني، والتدخلات الخارجية، وتراجع دور مؤسسات الدولة، وقد انعكست هذه التحولات بشكل مباشر على منظومة القيم والرموز والمعاني المشتركة التي تشكل الهوية الثقافية، مما أدى إلى بروز أنماط جديدة من الانتماءات الفرعية، وتراجع نسبي لفكرة الهوية الوطنية الجامعة.

في هذا السياق، تبرز أهمية دراسة مستقبل الهوية والبنية الثقافية في ليبيا من منظور استشرافي، يسعى إلى تحليل اتجاهات التحول، واستكشاف السيناريوهات الممكنة لإعادة بناء الهوية في ظل واقع معقد ومتحول. وعليه، يحاول هذا البحث تقديم قراءة تحليلية-استشرافية لمآلات الهوية الثقافية الليبية في ظل الأزمات المركبة.

ومن هنا تبرز الحاجة إلى تحليل هذه التحولات واستشراف مستقبل الهوية الوطنية في ظل واقع معقد ومتغير. وعليه تتمحور إشكالية هذه الدراسة حول التساؤل الرئيس التالي: "كيف تؤثر الأزمات المركبة في ليبيا على مستقبل الهوية والبنية الثقافية، وما السيناريوهات المحتملة لتحولها وإعادة بنائها؟"

فتحي عبد الحفيظ أحمد

أستاذ الاقتصاد المشارك بجامعة بنغازي مدير الأكاديمية الليبية بإيطاليا



حاصل على الدكتوراه في فلسفة الاقتصاد من جامعة غلاسكو عام 2010. تولى عددًا من المناصب العامة، من بينها وزير التعليم ونائب رئيس المجلس الرئاسي، وتركز اهتماماته في الاقتصاد والتنمية والسياسات العامة.

قياس تأثير الثقافة على الأداء الاقتصادي

تطبيقات على حالة الاقتصاد الليبي

المستخلص

تستخدم هذه الورقة بيانات 105 بلدان خلال الفترة من 1999 إلى 2024 ونموذج قياسي بسيط لتقدير تأثير الثقافة على الأداء الاقتصادي معبراً عنه بمستوى الدخل الفردي الحقيقي، كما تستخدم النموذج المقدر لإجراء تطبيقات على حالة الاقتصاد الليبي يستفاد منها في تقدير تأثير مستوى الثقافة السائد في ليبيا على مستوى الدخل الفردي الحقيقي ومقارنة الأهمية النسبية لأثر الثقافة على الدخل في ليبيا بأثر المتغيرات الأخرى الداخلة في النموذج، وقد أظهرت نتائج القياس أن أثر الثقافة على مستوى الدخل ذو معنوية عالية وغير حساس لتعديلات النموذج ما يؤكد قوته الإحصائية، كما تظهر النتائج أيضاً أن أثر الثقافة على الدخل الفردي في ليبيا يساوي 6 مرات أثر التجارة الخارجية، ويساوي تقريباً أثر النفط، ونحو 42% من أثر سيادة القانون على الدخل، كما أظهر النتائج أيضاً أن مستوى الثقافة في ليبيا أسوأ مما هو سائد في نحو 67% من بلدان العالم المتوفرة عنها بيانات وأن كل ليبي يفقد في المتوسط سنوياً ما يقدر بنحو 1500 دولار بسبب أن مستوى الثقافة في ليبيا أقل من ذلك السائد في بلد نفطي صغير مثل قطر.

الكوني علي اعبودة

أستاذ شرف القانون الخاص، جامعة طرابلس



حاصل على الدكتوراه من جامعة بواتييه الفرنسية. دَرَسَ بجامعة بنغازي وطرابلس، وتولى رئاسة المعهد العالي للقضاء، وعمل مستشارًا بوزارة العدل. أسهم في إعداد ومراجعة تشريعات ولوائح تنفيذية، وله مؤلفات وأبحاث في القانون المدني والمرافعات والسياسة التشريعية والعدالة الانتقالية والقضايا الدستورية.

الدرس الإنساني والتجربة الليبية في تعليم القانون

المستخلص

تنطلق هذه الورقة من فكرة أن القانون ليس مجرد منظومة من القواعد الملزمة، وإنما هو أحد فروع المعرفة الإنسانية التي تتفاعل مع الثقافة والمجتمع وتسهم في توجيه مسارات التنمية. ومن هذا المنطلق، تسعى الورقة إلى إعادة النظر في تجربة تعليم القانون في ليبيا من منظور إنساني وبيئي، يربط بين المعرفة القانونية والعلوم الإنسانية والاجتماعية، ويستجيب للدور الذي تؤديه الجامعة في بناء الإنسان وتنمية المجتمع.

وتستلهم الورقة رؤية مؤتمر "تلازم الثقافة والتنمية" وإرث الأستاذ الراحل نجيب الحصادي في ترسيخ التفكير النقدي والانفتاح على التخصصات المختلفة، لتناقش مدى قدرة التعليم القانوني في ليبيا على تجاوز الاختصار على نقل النصوص والقواعد القانونية إلى بناء شخصية قانونية تمتلك التفكير النقدي، والقدرة على تحليل المشكلات، وفهم السياقات الاجتماعية والثقافية التي يعمل القانون في إطارها.

وتعتمد الورقة المنهج التحليلي، من خلال دراسة فلسفة التعليم القانوني وأهدافه، وتحليل بعض ملامح التجربة الليبية في هذا المجال، في ضوء الأدبيات الحديثة التي تنظر إلى التعليم القانوني باعتباره أداة لبناء الثقافة القانونية وتعزيز التنمية المستدامة.

وتخلص الورقة إلى أن تطوير التعليم القانوني في ليبيا يتطلب إعادة بناء مناهجه وأساليب تدريسه على أسس إنسانية وبيئية، تربطه بالعلوم الاجتماعية والفلسفة والاقتصاد والعلوم السياسية وحقوق الإنسان، بما يساهم في إعداد قانونيين أكثر قدرة على خدمة المجتمع، وتعزيز سيادة القانون، والإسهام في تحقيق التنمية. وبهذا تطرح الورقة التعليم القانوني بوصفه أحد المداخل الأساسية لبناء الثقافة القانونية بوصفها ركيزة من ركائز التنمية.

منيرة عمر الورشفاني

مدرس لغة إنجليزية وأخصائية تدريب لغوي بمركز البحوث والاستشارات والتدريب بالجامعة الليبية الدولية



تُشرف على تقديم وتطوير الدورات التدريبية المتقدمة في قواعد اللغة الإنجليزية والمحادثه والتأهيل الأكاديمي لطلاب الكليات الطبية والتطبيقية.

فاعلية التفكير الناقد في تفكيك المسكوت عنه وتقويم منظومة القيم:

رؤية استشرافية للمجتمع الليبي

المستخلص

تتمحور إشكالية الدراسة في رصد الفجوة بين منظومة القيم المحلية الليبية، ومتطلبات التحول التنموي، حيث تبرز ظاهرة "المسكوت عنه" كعائق ثقافي يمنع نقد الظواهر السلبية. ويسعى البحث للإجابة عن التساؤل: كيف يمكن للتفكير الناقد أن يكون آلية لتفكيك هذا الصمت وتصحيح المسار القيمي؟

وتكمن أهمية في أنها تمس جوهر الصراع بين التقليد والحداثة في المجتمع الليبي، فهي تمثل محاولة لكسر حاجر الصمت "المسكوت عنه"، الربط بين الفكر والممارسة، دعم مسارات التنمية والاستجابة لمتغيرات العصر، والإثراء المعرفي المحلي للمكتبة، خاصة بتبني نهج مركز "نجيب الحصادي" في تعزيز مبدأ العقلانية عبر "مصفاه" التفكير الناقد.

وتهدف الدراسة إلى تشخيص مواطن الخلل في المنظومة القيمية التي يكرسها "المسكوت عنه"، بيان دور التفكير الناقد في تعزيز الفعل العقلاني لدى الأفراد، وتقديم رؤية استشرافية لبناء ثقافي ليبي يركز على الوعي والمساءلة النقدية.

وتعتمد الدراسة على المنهج النقدي التحليلي، من خلال تفكيك البنى الثقافية للمسكوت عنه، ومقاربتها فلسفيا وسوسيولوجيا. كما توظف الدراسة أدوات الاستشراف لتحليل مآلات القيم في ظل التغيرات المعاصرة، مما يتيح رسم مسارات جديدة للتلازم بين الصحة الثقافية والتنمية المستدامة.

وتخلص الورقة إلى أن تقويم القيم عبر نقد "المسكوت عنه" هو حجر الزاوية في أي مشروع تنموي حقيقي؛ إذ لا استقرار للمجتمع دون عقلنة موروثة القيمي.

نور الدين محمود سعيد

أستاذ الفنون المرئية بجامعة طرابلس منذ عام 1995م، حاصل على
دكتوراه الدولة في فلسفة الفنون المرئية (تخصص نقد وتحليل) من
جامعة فلورنسا بإيطاليا



له مؤلفات ودراسات وترجمات عن الإيطالية، وشارك في مؤتمرات علمية محلية ودولية، كما ترأس لجان
تحكيم في مهرجانات سينمائية، ويتفرغ حالياً للتدريس الجامعي والترجمة الأكاديمية.

تهافت فلسفة العلم والريية في قدسيته عند نجيب الحصادي

المستخلص

تسعى هذه الورقة، للوصول إلى ماهية الريية في فكر نجيب الحصادي، وبالتحديد ريبته في العلم
بكافة حقوله المعرفية، سواء كانت علوماً تطبيقية أم علوم إنسانية، تاريخ أدب لغة فنون وكذلك
ريبته في الفلسفة نفسها، كيف بالإمكان تتبع سياق نصه التحليلي في قدسية العلم، وأنى بالإمكان
فهمها والوصول إلى مغازيها الفلسفية، أول لنقل كيف استطاع الحصادي ببراهينه العلمية تفنيد
بعض الآراء الفلسفية في سياقات فلسفة العلم التي تخصص فيها، وقضى فيها أغلب عمره، مؤلفاً
ومترجماً لعشرات الكتب، وكذا محاضراً متنقلاً في كافة جامعات البلاد.

كيف نشأت الريية في العلم عند نجيب الحصادي، وكيف نتتبع مسارها؟ وهل نؤيدها كرية شاكة في
العلم، أم أن للعلم شأن آخر وخصوصية مقدسة، على الفلسفة بالذات ألا تقترب منها؟ ما هو رأي
نجيب الحصادي في الريية عموماً، وفي الريية في قدسية العلم بشكل خاص، وكيف ناكفها، وكيف
فرض أسئلته على مبتكري فلسفة العلم، توماس كون، كارل بوبر، غويلو، وغيرهم، وهل تقدم العلم
عندهم سيؤثر سلباً على الفلسفة؟ طرق المحاجة التي يتبعها، وكيف وصل في نهاية المطاف، إلى
الاهتمام بقيمة التفكير الناقد، وخصص لها كل وقته حتى وفاته رحمه الله.

كل هذا وذاك تحاول هذه الورقة الإجابة عليه وفق أنساق المنهج التحليلي الذي يتبعه الفيلسوف نجيب الحصادي.

هنية مفتاح القماطي

أستاذ الفلسفة بجامعة بنغازي



حاصلة على الدكتوراه في فلسفة الأخلاق من جامعة القاهرة عام 1996. شغلت عمادة كلية الآداب ورئاسة قسم الفلسفة، وتولت وزارة الشؤون الاجتماعية عام 2011. تتركز اهتماماتها في قضايا المرأة والقيم والفكر العربي المعاصر، ولها بحوث ومشاركات علمية ومجتمعية محلية ودولية.

البعد الثقافي للاقتصاد المعرفي

المشروعات الصغيرة النسائية "ليبيا أنموذجاً"

المستخلص

يؤدي البعد الثقافي دورًا رئيسًا في دعم المشروعات الصغيرة النسائية بوصفها رافدًا أساسيًا من روافد التنمية المستدامة، وركيزة أساسية من ركائز البناء الاقتصادي في أي مجتمع.

لذا تناولت الدراسة أهمية البعد الثقافي ودوره في دعم المشروعات الصغيرة النسائية (ليبيا أنموذجاً) ومعرفة مدى إمكانية إعادة تأطير العلاقة بين الثقافة والاقتصاد المعرفي، مع التركيز على أهمية هذا النوع من المشاريع بوصفها أهم روافد الاقتصاد المحلي وتطويره، فقد تحولت هذه المشاريع إلى فضاء معرفي ونمط اقتصادي جديد ساهم في تشكيل الثقافة المجتمعية مرسًا لثقافة الريادة النسائية التي أنتجت نمطًا جديدًا من السلوك الاقتصادي "ثقافة الهجين" متجاوزة بذلك الأنماط التقليدية بابتكار معايير استهلاكية وقيمية أعادت من خلالها إنتاج الهوية الوطنية .

وعلى الرغم من النجاح الذي حققته المشروعات الصغيرة النسائية في ليبيا إلا أنها تواجه تحديات ثقافية عديدة تعيق تطورها مثل غياب الدور الإعلامي، والدعم المؤسسي، والافتقار إلى برامج التدريب والتوعية، إضافة إلى ضعف البنية التحتية التي تعد أهم ركائز الاقتصاد المعرفي، ولذا فإن استمرار هذه المشروعات ونجاح الريادة النسائية مرتبط بدعم مركزات الاقتصاد المعرفي (التعليم،

والمهارات، ورأس المال البشري، والابتكار والتطوير، وتكنولوجيا المعلومات، والحاكمة الرشيدة فهي ركائز أساسية لأي مسار تنموي لمواكبة متطلبات الاقتصاد المعرفي المبني على الطاقات النسائية ودعمها لتحقيق مسار التنمية المستدامة.

يوسف محمد الصواني

أستاذ السياسة والعلاقات الدولية - جامعة طرابلس



أكاديمي وباحث متخصص في قضايا الدولة والتحول السياسي. تمتد خبرته لأكثر من أربعة عقود في التدريس والبحث والاستشارات، وتولى مناصب قيادية بجامعة طرابلس ومركز دراسات الوحدة العربية. تتركز أبحاثه في بناء الدولة، والتحول الديمقراطي، والعدالة الانتقالية، والحوكمة، وإصلاح الإدارة العامة.

الانفصال المزمّن بين المعرفة والسلطة في ليبيا: دراسة في الفشل البنيوي

المستخلص

تفكك هذه الورقة ظاهرة "الانفصال المزمّن" بين المعرفة الأكاديمية والفنية وبين السلطة السياسية في ليبيا باعتبارها فشلاً بنيوياً يعطل مسار السياسات العامة. تستعرض الدراسة هذا النمط عبر ثلاث حقب مفصلية: العهد الملكي الذي اتسم ببيروقراطية حد أدنى هشّة، وعهد القذافي الذي شهد تسييس المعرفة ومحاولة إخضاعها لسلطة الفرد والأيدولوجيا وصولاً إلى مرحلة ما بعد 2011 حيث تحول المشهد إلى حالة من التجاوز المؤسسي الكامل للمعرفة في ظل نموذج "الحوكمة الهجينة" وارتهان الجهاز الإداري للميليشيات.

تخلص الورقة إلى أن هذا الانفصال الذي انتقل من التسييس إلى التهميش المؤسسي هو السبب الجوهرى وراء الفشل التنموي المستدام وهشاشة الدولة أمام الأزمات الوجودية. بناءً على هذا التشخيص، توصي الورقة بضرورة تبني "ثقافة حوكمة جديدة" تضمن استقلالية مراكز المعرفة وتوفر لها حماية تشريعية تكرسها كرافد أساسي لصناع القرار وذلك لانتشال الخبرة الفنية من برائن اقتصاديات الصراع وتفكيك حالة الانفصال البنيوي التي تهدد الكيان الوطني.

لجان المؤتمر

اللجنة التحضيرية والعلمية

م	الاسم	الصفة
1	زاهي بشير المغيري	رئيسا
2	سليمان محمد إبراهيم	عضوا
3	هالة أحمد الاطرش	عضوا
4	حسام الثني	عضوا

لجنة التسويق

م	الاسم	الصفة
1	عبد الرحمن بو شعالة	رئيسا
2	فاطمة النيهوم	عضوا

اللجنة التنظيمية

م	الاسم	الصفة
1	صفاء محمد كيشار	رئيسا/ ورئيس لجنة المطبوعات
2	جازية عبد الله الزباطي	رئيس لجنة التسجيل / ولجنة الضيافة
3	وليد الشريف	رئيس لجنة الاستقبال وحفل الافتتاح والاختتام
4	جابر نور سلطان	رئيس اللجنة الاعلامية
5	محمد مختار الغناي	رئيس لجنة التوثيق العلمي
6	مروان بشار العنتباوي	رئيس لجنة الدعم الفني
7	ابراهيم سالم المغربي	رئيس لجنة الأمن والطوارئ
8	أحمد الفاخري	رئيس لجنة العلاقات العامة والخدمات
9	سهى النجار	رئيس اللجنة المالية

نجيب الحصادي في سطور

1952 – 2025



يُعدّ نجيب الحصادي (1952–2025) أحد أبرز المفكرين والفلاسفة الليبيين المعاصرين، ومن الأسماء التي تركت أثرًا عميقًا في المشهدين الثقافي والفكري، من خلال مشروع معرفي دافع عن العقل، ورسخ قيم التفكير الناقد، وأعلى من شأن المعرفة بوصفها أساسًا لبناء الإنسان وتقدّم المجتمع.

امتدت مسيرته الأكاديمية والفكرية عقودًا، جمع خلالها بين الفلسفة والمنطق وفلسفة العلوم، وأسهم، عبر مؤلفاته وترجماته وأبحاثه ومحاضراته، في نشر الوعي الفلسفي، وتعزيز ثقافة الحوار والتسامح، والدعوة إلى توطين المعرفة وربطها بقضايا المجتمع وتحديات الواقع. وتميّز خطابه بالعمق والالتزان، وبإيمانه بأن الثقافة ليست ترفًا فكريًا، بل قوة فاعلة في تشكيل الوعي وصناعة المستقبل.

شغل الحصادي عددًا من المناصب الأكاديمية والعلمية، وشارك في مؤتمرات وندوات داخل ليبيا وخارجها، وأثرى المكتبة العربية بمؤلفات وترجمات ودراسات في الفلسفة والعقلانية والتفكير الناقد. كما ظل حاضرًا في النقاش الثقافي العام، مدافعًا عن قيم الحرية والعقل والانفتاح والحوار.

وقد تجاوز أثره حدود الجامعة إلى المجال الثقافي والمجتمعي الأوسع، فألهم أجيالًا من الباحثين والطلبة والمثقفين. وتخليدًا لإرثه الفكري والمعرفي، أنشئ "مركز نجيب الحصادي للتفكير الناقد" لمواصلة رسالته في نشر التفكير الناقد، وتعزيز الحوار، وترسيخ قيم المعرفة والانفتاح والمسؤولية.

وأهمية التفكير الناقد، كما أكد الراحل، لا تقتصر على الفرد، بل تمتد إلى المجتمع. فوفقًا لتعبيره، فإن:

«دراسة التفكير الناقد تسهم في تعزيز مهارات ذهنية ذات استخدامات فعالة وواسعة النطاق. ومثل ذلك أن القدرة العالية على التعبير عن الأفكار بوضوح ودقة، والمهارة في تعريف الألفاظ والمفاهيم، والاعتدال على صياغة الحجج بدقة، وتحليلها بنظرة ناقدة، من ضمن الفوائد التي يجنيها الطالب من دراسته. وعلى المستوى الجمعي، استخدامات التفكير الناقد واضحة أيضاً، خصوصاً في المجتمعات الديمقراطية، حيث يُفترض أن يفكر المواطنون لأنفسهم، وأن يتحاوروا حول المشكلات التي يواجهها مجتمعهم بحرية مطلقة، وأن ينتخبوا قادتهم وفق تقويم مُترو ومُدقّق لما يقترحونه في حملاتهم الانتخابية من برامج وسياسات. وبصرف النظر عن طبيعة النظام السياسي الحاكم، قد يستبين أن المجتمعات المتخلفة أكثر حاجة من غيرها لإعمال آليات التفكير الناقد، بل لعل فشلها في إعمالها من أهم أسباب تخلفها». (نجيب الحصادي ، حساسات التفكير الناقد: المفهومية واللغوية والمنطقية)



في تلازم الثقافة والتنمية في ليبيا

تشخيص واستشراف

مركز نجيب الحصادي للتفكير الناقد
الجامعة الليبية الدولية

ISBN 978-9959-9612-37